الموقف السعودي تجاه عملية السلام المصرية ـــ"الإسرائيلية" ١٩٧٣ ـــ ١٩٨٠

م. م. وجدان كارون فريح التميمي□
مركز دراسات البصرة والخليج العربي / جامعة البصرة□

الملخص

يرمي هذا البحث الى تسليط الضوء على الموقف السعودي من عملية صنع السلام بين مصر و"إسرائيل"، بقيادة الولايات المتحدة الامريكية التي حاولت التوصل الى تسوية للصراع العربي "الإسرائيلي"، والذي بات يشغل حيزاً كبيراً في السياسة الدولية بعامة، والسياسة الامريكية بخاصة، ولاسيما بعد الحروب العربية "الإسرائيلية"، فارادت الولايات المتحدة الامريكية حل سلمي شامل لانهاء هذا الصراع، ووجدت في السادات الذي يبحث عن السلام فرصة لتنفيذ أهدافها في المنطقة.

وشهدت المدة بين عامي ١٩٧٣-١٩٨٠ احداثاً غير مسبوقة على الصعيد العالمي امتد اثرها ليشمل منطقة الشرق الأوسط باسرها، ومن ضمنها المملكة العربية السعودية، التي جاءت مواقفها بحسب تلك الاحداث والتطورات، يدفعها الى ذلك اهداف وعوامل شتى أهمها الشعب الفلسطيني، ووحدة التضامن العربي.

الكلمات المفتاحية: السعودية، مصر، "إسرائيل

The Saudi Position Towards Egyptian-Israeli peace Operation 1973-1980

Assist. Lect. Wijdan Karoon Freih Al-Tamimi

Basra and Arab Gulf Studies center / University of Basrah

Abstract

The research aims to highlight the Saudi position from the peace process between Egypt and "Israel", led by the United States of America, which tried to reach a settlement of the Arab-Israeli conflict, which has become a major part of international policy in general and US policy in particular, especially after the Arab-Israeli wars. The United States of America searched about a comprehensive peace solution to end this conflict, and found in Sadat, who is looking for peace an opportunity to implement its objectives in the region.

The period between "1973–1980" witnessed unprecedented events on a global scale that their impact extended to the entire Middle East region, including Saudi Arabia, whose positions were based on these events and developments, driven by various goals and factors, including the Palestinian people and the unity of Arab solidarity .

Keywords: Saudi Arabia, Egypt, "Israel".

المقدمة

شكل الموقف من الصراع العربي–"الإسرائيلي" مرتكزاً اساسياً، ليس في تحديد العلاقة ما بين الدول العربية بحسب، بل في علاقات تلك الدول مع محيطها الخارجي لاسيما الدول العظمى، التي عمدت الى اضعاف موقف تلك الدول، والمساعدة في تفكيك وحدة الموقف العربي تجاه قضية العرب المفصلية، فدفعت الدول العظمى دول المواجهة مع "إسرائيل" الى الدخول في مفاوضات صلح لحاجة الكيان الصهيوني الى سلام لخلق وجود له وتثبيته في فلسطين والمنطقة العربية.

فكانت اتفاقيتي كامب ديفيد (Camp David) ومعاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية تعزيزاً لذلك التوجه الغربي في تفكيك المعسكر العربي في صراعه مع "إسرائيل" والقضية الفلسطينية، لاسيما بعد الانتصار العربي العسكري والاقتصادي في حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣.

تنطلق أهمية البحث لما تركته عملية السلام المصرية–الاسرائيلية من اثار وشرخ في العلاقات العربية فيما بينها، فضلاً عن خلق تباين في المواقف بشأن العلاقات مع الدول العظمى كالعلاقات السعودية الامريكية، فاتفاقية كامب ديفيد وما نتج عنها من معاهدة السلام شكلت فجوة في العلاقات السعودية المصرية، لاسيما بعد رفض الأولى الاتفاقية والمعاهدة رغم ضغط امريكي عليها لينعكس ذلك الموقف السلبي على علاقة السعودية بالولايات المتحدة الامريكية.

وتأتي إشكالية البحث من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

١– ماهو موقف المملكة من الأوضاع السياسية التي سبقت الاتفاقية؟

٢– وما هو الدور الذي بنت المملكة موقفها عليه تجاه مبادرة السلام المصرية، وكامب ديفيد؟

٣– وهل استمرت في موقفها تجاه مصر والولايات المتحدة الامريكية الراعية لعملية السلام؟

وقد تم تقسيم البحث الى أربعة مباحث للوصول الى الهدف الأساس من هذه الدراسة وهو الوقوف على الموقف السعودي تجاه عملية السلام المصرية–الإسرائيلية، وهي:

المبحث الأول: مفاوضات تسوية النزاع بين مصر و "إسرائيل" ١٩٧٣–١٩٧٦ والموقف السعودي منها، وتناول المبحث الثاني: الوساطة الامريكية والمفاوضات بين مصر و "إسرائيل" والموقف السعودي منها، اما المبحث الثالث فبين: اتفاقية كامب ديفيد والموقف السعودي منهما، والمبحث الرابع: معاهدة السلام المصرية–الاسرائيلية والموقف السعودي منها.

المبحث الاول/مفاوضات تسوية النزاع بين مصر و "إسرائيل" ١٩٧٣–١٩٧٦والموقف السعودي منها

١– المفاوضات المصرية–الإسرائيلية ١٩٧٣–١٩٧٦

أبدت "إسرائيل" عام ١٩٧٠ استعدادها لفتح صفحة جديدة مع مصر بعد وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر[١] الذي لم يمض يوم واحد على رحيله، حتى بعثت برسالة الى مصر نقلها رئيس وزراء رومانيا الذي اشترك في التشييع، لتبدأ بذلك أولى خطوت الوساطة بين جولدا مائير (Guldamair)[٢] رئيسة وزراء "إسرائيل" والرئيس المصري الجديد[٣] أنور السادات[٤] الذي اعلن في ٤ شباط ١٩٧١ عن استعداده لتوقيع اتفاق سلام مع "إسرائيل"[٥]. وآمن السادات ان الوصول الى حل سلمي مع "إسرائيل" هو بيد الولايات المتحدة الامريكية فاوعز في عام ١٩٧٢ لمستشاره للامن القومي حافظ إسماعيل لبدء اتصال سري مع الولايات المتحدة الامريكية[٦].

وعن طريق حافظ إسماعيل تم انشاء قناة اتصال سرية عام ١٩٧٢ بين السادات وبين هنري كيسنجر (Henry Kissinger) مستشار الامن القومي للرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون (Richard Nixon)[٧] ، وكانت تلك القناة السرية تدار بوسائل وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية[٨].

وبالرغم من اعلان الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون بعد فوزه بولاية ثانية في كانون الثاني ١٩٧٣ ان على رأس أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية الاهتمام

بالشرق الأوسط (Middle East)[٩] الذي سيحظى باهتمامه الخاص، وانه مهتم بانجاز اتفاقية سلام –لم يحدد تفاصيلها– بين مصر و"اسرائيل" من جهة وبين الاردن و"اسرائيل" من جهة اخرى، تنص على الانسحاب "الاسرائيلي" من بعض المناطق العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ الى مناطق امنة لا تشكل خطراً حقيقياً على امن "اسرائيل"[١٠]، الا ان السادات رأى ان المبادرات السلمية لم تفلح، ولم تثمر استشارات حسن النية التي اطلقها في الاتجاهات كافة، ولم تصل اتصالاته بالولايات المتحدة الامريكية الى نتائج مهمة لحل سلمي، فوجد ان الحل الوحيد لكسر الجمود الدبلوماسي الامريكي وتحريك الموقف هو الخيار العسكري، وفضلاً عن عوامل أخرى عديدة اتخذ الرئيس السادات قرار حرب تشرين الأولعام ١٩٧٣[١١]، القرار الذي لم يكن متوقعاً بالنسبة الى الولايات المتحدة الامريكية او الى "إسرائيل"[١٢].

قبلت مصر قرار مجلس الامن المرقم (٣٣٨) الذي وضع حداً للحرب، ودعا الى اجراء المفاوضات[١٣]، وهذا يعني قبولها صراحة التفاوض مع "إسرائيل".

كثفت الولايات المتحدة الامريكية جهودها الدبلوماسية التي قام بها هنري كيسنجر في اعقاب حرب تشرين الأول ١٩٧٣ لفض النزاع بين مصر و"إسرائيل"، وبدأت المفاوضات بينهما في كانون الثاني ١٩٧٤ وادت الى ما يعرف باسم فك الاشتباك الأول، واستكملت المفاوضات وصولاً الى اتفاقية فك الاشتباك الثاني او ما تعرف باسم اتفاقية سيناء الثانية عام ١٩٧٥. وقد أدى انفراد السادات بالقرار المصري الى تقديمه تنازلات سياسية وعسكرية كبيرة لصالح "إسرائيل"، ووقوعه في العديد من الأخطاء الجسيمة[١٤].

ويتضح ان الحرب التحريكية التي قادها السادات قد نجحت؛ بتكثيف الجهود الدبلوماسية الامريكية المتمثلة بهنري كيسنجر الا انها لم تسع الى تسوية شاملة لانهاء الصراع العربي "الإسرائيلي"، بل تجنبت اجراء مفاوضات بشأن مصير القضية الفلسطينية، وقضايا الأراضي العربية المحتلة، وهذا دليل واضح على ان الولايات المتحدة الامريكية و"إسرائيل" أرادتا صلحاً منفرداً مع مصر واخراجه من الجدار العربي.

في تشرين الأول ١٩٧٥ زار أنور السادات الولايات المتحدة الامريكية واكد في مباحثاته مع الرئيس الامريكي جيرالد فورد (Gerald R. Ford)[١٥] ووزير خارجيته هنري كيسنجر على أهمية الدور الامريكي في حل مشكلة الشرق الأوسط، بقوله: "**ان الولايات المتحدة تمتلك ٩٩% من أوراق حل ازمة الشرق الأوسط**"، وفي المقابل طلب فورد من الكونغرس الأمريكي الموافقة على تقديم دعم اقتصادي لمصر بمقدار (٧٥٠) مليون دولار، مع التأكيد على أهمية تحسين العلاقات الامريكية–المصرية[١٦].

اما عام ١٩٧٦ فيعد عام فتور في الدبلوماسية الامريكية في تعاملها مع اطراف النزاع العربي–الإسرائيلي لانه كان عام انتخابات رئاسية[١٧]. وكان الرئيس المصري يأمل بولاية ثانية لفورد من اجل ان تستمر الولايات المتحدة الامريكية في عمليات المفاوضات والتي دامت ثلاث سنوات قام خلالها كيسنجر بجولات مكوكية التزم فيها بالبحث عن سلام شامل، وهذا ما التزم به أيضاً الرئيس الأمريكي فورد عشية انتخابات عام ١٩٧٦[١٨].

٢– الموقف السعودي من حرب ١٩٧٣ ومفاوضات التسوية

مع بداية عام ١٩٧٣حاول الملك السعودي فيصل بن عبد العزيز[١٩] ان يحذر من اندلاع حرب عربية–إسرائيلية مالم تقم الولايات المتحدة الامريكية بالضغط على "إسرائيل" للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، وحذر من استخدام سلاح النفط في حال حدوث مثل هذه الحرب، الا ان الولايات المتحدة الامريكية لم تأخذ بجدية تحذيرات الملك[٢٠].

ومنذ اليوم الأول لاندلاع حرب ١٩٧٣ تعهدت المملكة بوضع مواردها وطاقاتها وامكانياتها كافة في خدمة المعركة، وعبرت بذلك عن طريق البرقيات والرسائل التي حملها مبعوثها الى مصر وسوريا. واعلنت المملكة العربية السعودية في ٩ تشرين الأول حالة التعبئة العامة في قواتها المسلحة كافة، ووضعها في اقصى درجات الاستعداد للمشاركة في المعركة، فالغت عطلات واجازات الموظفين والمجندين في الدولة، كما فتحت باب التطوع والجهاد. الا ان ظروف الجبهة الأردنية حالت دون اشتراك القوات السعودية في الحرب مباشرة، لذا حركت قوات أخرى باتجاه الجبهة السورية ووضعتها تحت امرة القيادة السورية. كما فتحت الحكومة السعودية

باب التبرع للمجهود الحربي بواسطة اللجان المنتشرة في انحاء المملكة التي كان لها دور كبير في الدعم المالي، اذ خصصت مليار دولار لشراء (٢٠٠) دبابة حديثة كمساعدة عاجلة وارسالها فوراً الى الجبهة السورية، فضلاً عن توفير الوقود اللازم للطائرات والاليات الحربية[٢١].

اما الدور الأكبر الذي قامت به المملكة خلال الحرب فهو استخدام النفط كسلاح في المعركة، وبقرار من الملك فيصل خلال اجتماع وزراء النفط العرب في الكويت في ١٧ تشرين الأول ١٩٧٣، اذ تقرر تخفيض الإنتاج النفطي بنسبة (٥%) فوراً في كل دولة عربية مصدرة للنفط، وخفض الإنتاج (٥%) شهرياً حتى يتم جلاء القوات "الإسرائيلية" الى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، ورفع أسعار النفط بنسبة (١٧%)، وحظر تصدير النفط الى أي دولة تساند او تؤيد "إسرائيل" بما فيهم الولايات المتحدة الامريكية إذا لم تغير سياستها المؤيدة لـ "إسرائيل". وبما ان الولايات المتحدة الامريكية استمرت في دعمها ومساندتها "لإسرائيل"، قررت المملكة في المساهمة في القرارات النفطية التي اتخذتها الدول العربية المنتجة للنفط، بتخفيض انتاجها النفطي بنسبة (١٠%) حتى نهاية الشهر وذلك يوم ١٨ تشرين الأول دعماً للموقف العربي، والتزاماً بعروبتها واسلامها وذلك رغم الصداقة التي تربطها مع الولايات المتحدة الامريكية. ورداً على ذلك ارسلت الولايات المتحدة الامريكية شحنات أسلحة جديدة الى "إسرائيل" لدعمها عسكرياً ولتمكينها من التفوق على الدول العربية، وفي ضوء ذلك اعلنت الحكومة السعودية والدول العربية المنتجة للنفط فرض الحظر النفطي على الولايات المتحدة الامريكية والدول المؤيدة "لإسرائيل" في ٢٠ تشرين الأول ١٩٧٣ وعدم رفع الحظر الا بانسحاب "إسرائيل" من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧[٢٢].

وبالرغم من ان المملكة العربية السعودية لم تكن من دول المواجهة في الصراع العربي "الإسرائيلي"، الا انها منذ البداية اعربت عن قلقها من التقارب الامريكي المصري، لاسيما بعد اعلان السادات ان الولايات المتحدة تمتلك ٩٩% من أوراق حل ازمة الشرق الأوسط، ومن زيادة المساعدات الامريكية لمصر، ومما زاد في قلق المملكة عدم قيام "إسرائيل" بفك اشتباكها مع سوريا في مرتفعات الجولان، وفي الوقت نفسه حققت انسحاباً من سيناء المصرية، فضلاً عن موقف الولايات المتحدة الامريكية المنحاز "لإسرائيل" اثناء الاتفاقيات التي عقدت بعد الحرب،

الامر الذي زاد من شكوك المملكة العربية السعودية وبالتالي الابتعاد عن إقامة علاقات متطورة مع مصر وتقوية علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية[٢٣].

ومع ذلك، وبالرغم من معارضة العراق وسوريا والاتحاد السوفيتي على اتفاقيتي فك الاشتباك الأولى والثانية، الا ان هنري كيسنجر استطاع الحصول على موافقة المملكة العربية السعودية على الاتفاقيتين بعد اجتماعه بالامير سعود الفيصل وزير الشؤون الخارجية السعودي،بل حاولت المملكة العربية السعودية اقناع سوريا بقبول اتفاقية فك الاشتباك مع "إسرائيل" وذلك بمقايضة المعونة السعودية لسوريا مقابل الدعم السوري للموقف المصري، والاعتراف بحقوقها لقيادة قوة ردع عربية في لبنان مقابل وقف اطلاق النار بين سوريا والمسيحيين اللبنانيين[٢٤].

شعرت المملكة العربية السعودية ان دورها في المحافظة على وحدة الصف العربي يتطلب منها عدم توجيه النقد العلني لاطراف المشكلة، لذا اقتصر نقدها على الولايات المتحدة الامريكية. وعندما زار كيسنجر الرياض في ٢ أيلول والتقى بالملك خالد حاول ان يؤكد له ان الولايات المتحدة الامريكية ستعمل على حل المشكلة الفلسطينية، وستعمل على إتمام اتفاق جديد في الجولان بين سوريا و"إسرائيل"، وستعمل على انهاء المشاكل بين الدول العربية و"إسرائيل"[٢٥]. وكان الموقف بشأن اتفاق الجولان مناقض لمواقف الولايات المتحدة السابقة.

وفي ٢٩ أيلول ظهر الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي في التلفزيون الامريكي وعلق على موقف الولايات المتحدة الامريكية، لاسيما بعد ان اذيعت نصوص التعهدات الامريكية "لإسرائيل" المرتبطة بالاتفاقية المصرية "الإسرائيلية"، فذكر الأمير ان تعهدات الولايات المتحدة الامريكية بشأن التوصل الى حل لن تثمر مادامت الولايات المتحدة الامريكية مستمرة بتسليح "إسرائيل" بهذا الشكل الضخم، وفي الوقت نفسه ترفض التعامل مع الفلسطينيين، كما ابدى الأمير قلق الدول العربية من امداد الولايات المتحدة الامريكية "لإسرائيل" بصواريخ نوع (بيرشنج pershing) التي يصل مداها الى (٥٠٠) ميل وتستطيع حمل رؤوس ذرية[٢٦].

كان للمملكة العربية السعودية دور مهم في حرب ١٩٧٣ وكان الموقف العربي موحد، الا ان الدور السعودي بدأ يقل بالنسبة الى مصر بعد التقارب والمفاوضات الأمريكية–المصرية، الامر الذي اثار قلق المملكة التي اثرت السكوت وعدم الانتقاد، وربما جاء هذا القلق بسبب استبعاد المملكة من المحادثات ومفاوضات السلام بعد الدور الذي ادته في حرب ١٩٧٣، ومع قلقها وشكوكها المتزايدة الا انها وافقت على اتفاقيتي فك الاشتباك الأولى والثانية.

المبحث الثاني/ الوساطة الامريكية والمفاوضات بين مصر و "إسرائيل"والموقف السعودي منها

تجددت سياسة التسوية التي اتبعتها الولايات المتحدة الامريكية في عهد الرئيس الامريكي جيمي كارتر (Jimmy Carter)[٢٧] عام ١٩٧٧، واصبح سايروس فانس (Cyrus Vanse) وزيراً للخارجية الامريكية لينتهي عهد هنري كيسنجر المؤمن بدبلوماسية الخطوة–خطوة التي روج لها باستمرار في وسائل الاعلام. واعلن كارتر عن سياسته في الوصول الى حل شامل للصراع في الشرق الأوسط، واختير لهذا الغرض وزير خارجيته فانس الذي يؤمن ان المصالح الامريكية تستدعي تركيز التحرك الأمريكي نحو السلام الشامل والدائم، وهذا الامر عزز الامال عند المصريين في الوصول الى حل للمشكلة مع "إسرائيل"[٢٨].

فقام فانس بأول رحلة الى الشرق الأوسط في ١٥ شباط ١٩٧٧ زار خلالها "إسرائيل"، مصر، لبنان، الأردن، والسعودية، بهدف إرساء الأسس لجهود الإدارة الامريكية، وقد نقلالى قادة المنطقة الأهمية التي يوليها الرئيس لاحراز تقدم ملموس هذا العام في اتجاه سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط –بحسب ماصرح به المتحدث الرسمي للبيت الأبيض–[٢٩].

اتاحت هذه الجولة لفانس ان يتعرف مباشرة على قادة المنطقة، وان يعرف وجهات نظر مختلف الأطراف حول الإجراءات، وبالتالي استطاع ان يحصل على فهم افضل للقضايا، وفي نهاية الجولة اعلن ان الهوة ما زالت واسعة بين العرب و"إسرائيل" حول كيفية التوصل الى تسوية، وان التعقيدات التي تحيط بالموقف ليست بالقليلة[٣٠].

وفي "إسرائيل" طرأ ايضاً تغيير في الإدارة السياسية، ففي أيار١٩٧٧ اعلن عن نجاح مناحيم بيجن (Menachem Begin) لرئاسة الوزراء وشكل ذلك انقلاباً سياسياً في "إسرائيل"[٣١]. كما شكل صدمة الى السادات، وكارتر، ولكل المهتمين بالتوصل الى حل في الشرق الأوسط في العالم، فقد اعلن بيجن في بيانه الأول امام الكنيست في ٢١ حزيران ١٩٧٧ تأييده لحركة الاستيطان بلا قيود، ورفضه الانسحاب من الضفة الغربية تحت أي ظرف كان، كما اعلن انه لا يحق للولايات المتحدة الامريكية ان تقحم نفسها في حل الازمة بأكثر من جمع الأطراف معاً على طاولة المفاوضات، الامر الذي أدى الى ان تعم الخيبة والوجوم الولايات المتحدة الامريكية، والعالم العربي[٣٢].

حاول الرئيس الامريكي جيمي كارتر زيادة التقارب العربي "الإسرائيلي"، فقام بالاعداد لعقد مؤتمر عام لتسوية النزاع في المنطقة العربية بجنيف في سويسرا، وتم تحديد العاشر من تشرين الأول ١٩٧٧ موعداً لعقده، لذلك دعا مناحيم بيجن لزيارة الولايات المتحدة الامريكية في تموز ١٩٧٧. وفي اطار الجهود الامريكية ذاتها لعقد المؤتمر قام فانس بزيارات عدة للمنطقة العربية في صيف ١٩٧٧، اذ وصل الى مصر، سوريا، الأردن، السعودية، و"إسرائيل". الا ان المباحثات المكثفة التي أجرتها الولايات المتحدة الامريكية مع الأطراف الدولية والعربية ولاسيما الخليجية لم تتوصل الى حل سلمي يرضي الأطراف كافة[٣٣]، اذ رفضت "إسرائيل" بطريقة قاطعة اقتراح اللقاء بالوفد العربي الموحد، والتمثيل الفلسطيني حتى وان كان ضمن الوفد الأردني، وفي محاولة من مناحيم بيجن لخنق الهوية الفلسطينية فانه كان رافضاً حتى النظر في وجه أي عضو من منظمة التحرير الفلسطينية[٣٤]. ومن الجدير بالذكر ان المملكة العربية السعودية قد أبدت موافقتها على مؤتمر جنيف[٣٥]. وهذا دليل اخر على ان المملكة كانت ترحب بكل مشاريع المفاوضات لحل الصراع العربي–الاسرائيلي.

ورفض السادات انعقاد مؤتمر بمشاركة الاتحاد السوفيتي، لان ذلك يؤدي الى تقييد يديه بسبب علاقته غير الجيدة مع موسكو، فضلاً عن مشاركة سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر ستؤدي الى الغرض ذاته، وفي رسالة بعثها السادات الى كارتر طلب منه عدم اتخاذ خطوة من شأنها عرقلة قدرته على اجراء مفاوضات مباشرة مع "إسرائيل"، وهذه إشارة واضحة لنيته القيام بزيارة "لإسرائيل"[٣٦].

١- زيارة السادات الى القدس ١٩٧٧

شهد تاريخ الصراع العربي "الإسرائيلي" لأول مرة اجراء مفاوضات مصرية-إسرائيلية رسمية سرية في المغرب في ١٦ أيلول ١٩٧٧ برعاية ملك المغرب الحسن الثاني الذي أدى دوراً اساسياً فيها بترتيبه لقاءات سرية بين حسن التهامي نائب رئيس الوزراء المصري وموشي دايان (Moshe Dayan) وزير الخارجية "الإسرائيلي"[٣٧]. وادت تلك المفاوضات الى دفع السادات لزيارة القدس بحجة مخاطبة الحكومة "الإسرائيلية"، والكنيست "الإسرائيلي" بصورة مباشرة في موضوع الصراع في المنطقة العربية[٣٨].

وفي أوائل تشرين الأول ١٩٧٧ –وفقاً لرواية دايان– قام السادات باعلام وفد امريكي مكون من وزير الخارجية فانس وكبار مساعديه بانه مستعد لابرام سلام منفرد مع "إسرائيل"[٣٩].

كما ساهم الرئيس الروماني نيكولاي تشاوشيسكو (Nicolai Ceausescu) في ترتيب زيارة السادات الى القدس، من خلال دعوة بيجن لزيارة بوخارست في اب ١٩٧٧، الذي ابلغ الرئيس الروماني برغبته في لقاء أي زعيم عربي للتفاهم، وهذا الامر ابلغه تشاوشيسكو الى السادات عند زيارته لرومانيا، كما ابلغه مدى جدية بيجن ورغبته في السلام[٤٠].

واثناء زيارته لرومانيا في ٢٨ تشرين الأول ١٩٧٧ افصح السادات عن نواياه في زيارة القدس لوزير خارجيته إسماعيل فهمي الذي حذره من تلك الخطوة، الا ان السادات لم يستجب لتحذيرات وزير الخارجية[٤١] الذي اثر الاستقالة[٤٢].

ولتخفيف حدة الصدمة لدى المصريين والعر [٤٣]، القى أنور السادات خطاباً في مجلس الشعب المصري في ٩ تشرين الثاني، جاء فيه: "**انني مستعد للذهاب الى اخر العالم اذا كان ذلك سيحول دون قتل او جرح جندي واحد... وسوف تندهش "إسرائيل" عندما تسمعني الان امامكم، انني مستعد للذهاب اليهم في عقر دارهم، الى الكنيست ذاته للتحدث اليهم**"[٤٤].

يتضح من كلام السادات انه اعترف بدولة "إسرائيل" مسبقاً قبل الذهاب الى القدس بذكره عبارة (في عقر دارهم)، والتي هي أراض عربية فلسطينية احتلها الصهاينة منذ عام ١٩٤٨، ولا

نعرف بالتحديد ان كان السادات غير مدرك للالفاظ المستخدمة في خطابه، ام انه تعمد تلك العبارة لاستمالة الشعب "الإسرائيلي" اليه او ان هذه العبارة جاءت ارتجالية من غير ترتيب مسبق. وفي كل الأحوال فانه اعتراف غير مباشر بـ "إسرائيل".

وبناءً على استعداد الرئيس المصري لزيارة القدس، وجه بيجن دعوة رسمية في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٧ باسم الحكومة "الإسرائيلية" للسادات لزيارة القدس لاجراء مفاوضات من اجل إقرار سلام دائم بين الجانبين(٤٥).

وقبل ان يقوم بزيارته المرتقبة توجه السادات الى دمشق املاً في دعم سوريا له، لكن حافظ الأسد ابلغه ان الذهاب الى القدس استسلام لا سلام، ويعني التخلي عن التضامن العربي، ونتيجة لاختلاف الاثنان بحدة قرر السادات المضي وحده في طريق الصلح مع "إسرائيل"(٤٦).

توجه السادات الى "إسرائيل" في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧، واستقبلته "إسرائيل" استقبالاً كبيراً مع فرح غامر بهذه الخطوة المذهلة، ومع تفاجئ الجميع شاهدت عواصم العالم ذلك الحدث على الهواء. فلم يكن أحداً ليصدق مطلقاً ان رئيس اكبر دولة عربية يقوم بزيارة "إسرائيل" داعياً لاقامة سلام دائم معها وهي التي تحتل أراضي الدول العربية، وتعلن رسمياً انها لن تنسحب الى حدود عام ١٩٦٧، ولن تسمح بإقامة دولة فلسطينية(٤٧).

وبرر السادات زيارته الى القدس باسباب عدة، أهمها(٤٨):

* كسر الحاجز النفسي بين العرب واليهود، وبناء علاقات حسن النية مع الجانب "الإسرائيلي".
* العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية في مصر بعد الحروب التي خاضتها مع "إسرائيل"، بتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية.
* استبعاد السوفييت والاوربيين من المحادثات.

وفي الكنيست القى السادات خطابه المشهور الذي جاء يعرض من الناحية العامة وجهة نظر عربية كاملة امام الشعب "الإسرائيلي"، ومن الناحية المحددة فاهتم بان يقول: "**ان مصر تريد انسحاباً اسرائيلياً كاملاً من كل الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل سنة ١٩٦٧، وان المشكلة الفلسطينية هي جوهر الصراع – وتلك بداية الحل**"(٤٩).

اما خطاب بيجن فكان كارثة محققة، ويبدو انه كان يريده حازماً، بعد ما شعر ان السادات كان يريد من "الإسرائيليين" ان يقدموا له هدية ثمناً لمبادرته، لذا أعاد بيجن تكرار مواقفه المتشددة المعروفة جميعها، ثم قال: "**ان احداً لا يستطيع ان يأخذ شيئاً في مقابل لا شيء**". وقد حاول السادات ان يبدو هادئ لكن كان واضحاً ان سيطرته على اعصابه يمكن ان تنفرط في أي لحظة، فقد نزل خطاب بيجن على الوفد المصري كسقوط صخر من جبل(٥٠).

غادر السادات "إسرائيل" والخلافات عميقة بين الطرفين، معتقداً ان مبادرته ستدفع الرأي العام الامريكي و"الإسرائيلي" الى الضغط على بيجن لتحقيق السلام، لكن النتيجة جاءت عكسية، فقد زادت زيارته المنفردة من تشدد "إسرائيل" مع تعمق الانقسام العربي(٥١).

واجهت تلك الزيارة رفضاً مصرياً على المستوى الشعبي، فقد رفض الشعب المصري الاعتراف بالكيان الصهيوني كدولة في المنطقة(٥٢)، كما واجهت الزيارة رفضاً سياسياً مصرياً،اذ اختار إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري الاستقالة، اما محمد رياض وزير الدولة للشؤون الخارجية فقد رفض مصاحبة السادات في تلك الزيارة وفضل تقديم استقالته(٥٣).

وبسبب تلك المبادرة تم قطع العلاقات الدبلوماسية المصرية مع بعض الدول العربية: سوريا، العراق، الجزائر، ليبيا، اليمن الجنوبية (جبهة الصمود والتصدي)، ومنظمة التحرير الفلسطينية(٥٤).

أوضحت تلك الزيارة اعتراف مصري رسمي بدولة "إسرائيل" المزعومة، وهي خطوة سلمية خطاها السادات منفرداً دون اسناد شعبي او عربي او حتى سوفياتي، فاستغلت "إسرائيل" تلك الظروف لتفرض شروطها على أي خطة او مشروع للسلام.

٢- الموقف السعودي من زيارة السادات الى القدس (مبادرة السلام)

أبدت السعودية عزمها على التقارب مع الولايات المتحدة الامريكية بعد اعلان الرئيس الامريكي جيمي كارتر عن تأييده لمفهوم إقامة وطن للفلسطينيين والذي عارضته "إسرائيل"، وتأكيده على ان الدول العربية أصبحت اكثر اعتدالاً تجاه "إسرائيل" من ذي قبل. وقد ايد الأمير

فهد ولي العهد السعودي موقف الرئيس الامريكي ورغبته في إيجاد تسوية للعلاقات مع "إسرائيل"، واكد استعداد الدول العربية كافة بما فيهم فلسطين الى التفاوض مع "إسرائيل" لتسوية النزاع في الشرق الأوسط، اذا اعترفت بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني(٥٥). وهذا ينسجم تماماً مع موقف السادات.

وعندما فاجأت الولايات المتحدة الامريكية الدول العربية في تموز ١٩٧٧ بإعلان خطة السلام والتي تتعلق باجراء مفاوضات مصرية–إسرائيلية منفردة بصدد الصراع العربي "الإسرائيلي"، ودخول السادات في محادثات سياسية خطيرة لايجاد تفاهم مصري "إسرائيلي"، وإقامة علاقات قوية مع واشنطن، ولد ذلك ردة فعل غاضبة من قبل المملكة ودول المواجهة العربية، لان "إسرائيل" تعهدت في مباحثاتها بالابقاء على المستوطنات اليهودية في الأراضي العربية التي احتلتها في حرب ١٩٦٧(٥٦). وفي اثناء مقابلة الأمير سعود الفيصل لمبعوث الرئيس الامريكي سايروس فانس في تموز في الرياض، صرح الأمير ان الجهود الأمريكية مشجعة الى التفاوض، الا ان المسؤولين السعوديين غير متفائلين باجراء مفاوضات مصرية "إسرائيلية" منفردة بصدد فلسطين(٥٧).

وبعد الإعلان عن زيارة السادات الى القدس أعلنت السعودية موقفها صراحة بانها ترى ان أي خطوة لمبادرة السلام كان يجب ان تتم بالتشاور العربي(٥٨)، فقد صرح المقربون من القصر الملكي السعودي ان الملك خالد لم يسمع من السادات شيئاً عن نواياه بزيارة القدس اثناء زيارته للمملكة(٥٩) ولو عرف لحاول إثناءه عن عزمه. ومن الراجح ان السادات أشار في حديثه مع بعض المسؤولين السعوديين بطريقة غير مباشرة الى: "**اعتقاده بان تحريك الازمة قد يقتضي في مرحلة لاحقة نوعاً من الاتصال المباشر باسرائيل**"، وبطبيعة الحال لم يتصوروا ما هو الحدث القادم وان في الامر عجلة، وكان من المتوقع انهم سوف يعرفون مسبقاً حين يحين الوقت، وسوف تكون لديهم الفرصة لابداء الرأي(٦٠).

الا ان المملكة السعودية وإزاء حملة الانتقادات التي وجهتها دول عربية أخرى لمبادرة السلام المصرية فضلت اتخاذ موقف اقرب الى الصمت مع نقد خفيف يتمحور حول ضرورة

الاستشارة اولاً، وهذا بدا واضحاً في بيان الديوان الملكي السعودي الذي صدر عشية زيارة السادات الى القدس، والذي جاء فيه: "**تمر القضية العربية في الوقت الحاضر بمرحلة صعبة ويزيد من صعوبتها ما تتسم به هذه المرحلة من جهود وشكوك، ومن تصرفات غير مؤكدة من نتائجها وغير متناسقة في وسائلها مع الموقف العربي العام. لقد فوجئت المملكة العربية السعودية بعزم فخامة رئيس جمهورية مصر العربية على زيارة إسرائيل. وقد بادر جلالة الملك خالد بن عبد العزيز في حينه فبعث برسالة الى فخامته أوضح فيها موقف المملكة العربية السعودية بطريقة صريحة لا تحتمل اللبس او الغموض. والمملكة العربية السعودية انطلاقاً من قرارات القمة العربية التي لم تحدد الأهداف فحسب وانما حددت الوسائل الرامية الى تحقيق هذه الأهداف لتعتبر مبادئ التضامن العربي هي الأساس والمنطق الواجب الاتباع لاي جهد عربي مبذول في سبيل حل القضية العربية، ومن هنا فان المملكة العربية السعودية تؤمن بان أي مبادرة عربية في هذا الشأن يجب ان تنطلق من موقف عربي موحد..**"[٦١].

ونستنتج من البيان ان المملكة قد فوجئت بعزم السادات على زيارة "إسرائيل"، وثبات موقفها من القضية العربية والإسلامية والفلسطينية، الا انها لا تعارض مبادرة السادات الى السلام اذا كانت تحت غطاء عربي واحد لحل قضية الشرق الأوسط، وهذا الموقف غريب سياسياً.

وبعد زيارة السادات الى القدس في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧ بدا موقف المملكة العربية السعودية غير مؤيد او متحفظاً تحفظ يميل الى عدم التأييد[٦٢]، بل كان موقفاً سلبياً[٦٣]، فلم تهاجم او ترحب بالمبادرة اذ اثرت التريث والانتظار ومتابعة ما تسفر عنه الاحداث، واحتفظت المملكة العربية السعودية بسفرائها وعلاقاتها الدبلوماسية مع مصر[٦٤]. وهذا التريث معناه عدم وضوح الموقف السعودي.

الا ان البعض يعتقد "**انه من المؤكد ان السعودية اخطرت بالزيارة وأهدافها.. من قبل السادات وانها قبلت الفكرة. ولكنها كدولة عربية وقائدة للاسلام لا يمكن للملك خالد ان يبقى متجاهلاً وساكناً إزاء الاحتجاجات العربية الأخرى!!**"، وجاء هذا الاعتقاد لان السعودية تؤيد

الخط المصري لحل القضية، كما انها تقدم دعماً سياسياً واقتصادياً الى السادات، بل هناك تقريباً ثمة تنسيق في المواقف السياسية، فضلاً عن انها حليف ممتاز للولايات المتحدة الامريكية، وكانت بوابة لمصر على الولايات المتحدة الامريكية مرات عدة للتفاهم، والمملكة السعودية ركيزة الضغط على الولايات المتحدة بواسطة البترول(٦٥).

ومع ذلك فان الزيارة قوبلت برد فعل قوي من قبل الملك خالد، فقد جاء على لسانه بعد صلاة عيد الأضحى بالكعبة: "**كنت دائماً اذهب للكعبة لأدعو للبعض، لا لأدعو على احد لكن في هذه المناسبة وجدت نفسي أقول اللهم حطم الطائرة التي تقل السادات الى القدس قبل ان تصل، حتى لا تصبح فضيحة لنا جميعاً، وانني كنت خجولاً من انني دعوت في الكعبة على المسلمين...**" وأضاف الملك انه من المحال ان يضع يده في يد السادات "**...واذا تطلبت الضرورة السياسية الاتصال فسأخول مثل ذلك الامر لأخي الأمير فهد فقد سبب السادات فضيحة لكل العرب والمسلمين**"، وبالرغم من الحدة في اللهجة فقد بقي الموقف السعودي صامتاً(٦٦).

اما ولي عهد المملكة فقد وضح في احدى تصريحاته قائلاً: "**اكد لنا السادات انه سيذهب الى جنيف وقد خدع العرب وفوجئنا به في القدس... لقد اعتقد الجميع لفترة وكان من حقهم ان يعتقدوا ان السادات انما قام بفعلته بالاتفاق او التواطؤ معنا. كانت علاقتنا به ممتازة بالفعل والتعاون غير محدود وهو قد استغل هذه الحقيقة ليوحي للناس اننا موافقون على زيارته للقدس، ثم على ما تلاها من فصول مبادرته المشئومة... وبادرت المملكة فبعثت برسالة الى السادات يوم سفره الى القدس حاولت فيها ان تثنيه عما اعتزمه لان عمله غير منطقي وغير معقول فلم يرد علينا بحرف واحد، وفي المساء أعلنت المملكة عن موقفها الرسمي المعروف من الزيارة وكان ضرورياً ان نعلن موقفنا لان كثير من قادة الامة العربية ومن اهل الفكر والرأي اعتبروا ان المملكة على علم مسبق بما تم فالسادات جاء اليها من ايران ومنها سافر الى مصر**" وأضاف الأمير فهد بشيء من الحسرة "**لقد حدد السادات في الكنيست الإسرائيلي مطالب. وليته قد استمر على تمسكه بها اذن ما كان لاحد ان يقول شيئاً**"(٦٧).

وهذا التصريح يعد بمثابة رد على الاتهامات التي طرحت حول معرفة المملكة العربية السعودية المسبقة بزيارة السادات الى القدس وموافقتهم عليها. وكما ذكر الأمير فهد فان مبادرة السلام المصرية لم توصل مصر او الدول العربية الى حل سلمي شامل للصراع العربي "الإسرائيلي".

وتناقلت بعض الصحف والوكالات انه قد طرأ بعض التغيير على موقف المملكة من التطورات الأخيرة في الموقف العربي، فردت وكالة الانباء السعودية ان موقف المملكة واضح بحسب البيان الذي أصدرته حول الموضوع، وان خطاب الملك خالد الى السادات كان الحاقاً لما سبق ان بعثه الملك الى السادات قبل سفره الى القدس(٦٨).

وفي ١١ كانون الأول عقد مجلس الوزراء السعودي اجتماعاً برئاسة ولي العهد الأمير فهد لبحث التطورات الأخيرة في الموقف العربي، ولبحث نتائج الاتصالات التي أجرتها المملكة. وعقب الاجتماع صرح وزير الاعلام السعودي محمد عبد يماني بان المجلس أُبلغ بالجهود التي قامت بها المملكة لاستعادة وحدة الصف العربي ووقف تدهور الموقف، وان موقف المملكة ثابت لا يتزعزع ولا يتغير ولا يساوم ولا يتبدل تجاه القضية الفلسطينية، فالمسؤولية تكمن في استعادة حقوق الشعب الفلسطيني المغتصبة(٦٩).

المبحث الثالث/ اتفاقية كامب ديفيد والموقف السعودي منهما

١- اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨

زاد التشدد "الإسرائيلي" بعد زيارة السادات الى القدس ولم يحصد السادات أي نتائج إيجابية، لذلك بدأت مؤتمرات ومفاوضات وجلسات حوار طرح فيها مشاريع عدة للعمل على تسوية منفردة بين مصر و"إسرائيل"(٧٠)، أهمها: مؤتمر القاهرة التحضيري في كانون الأول ١٩٧٧، مؤتمر الإسماعيلية ٢٤ كانون الاول ١٩٧٨، محادثات اسوان ٤ كانون الثاني ١٩٧٨، اجتماعات اللجنة السياسية والعسكرية بمدينة القدس في ١٧ كانون الثاني ١٩٧٨، ومؤتمر ليدز (Leeds) في بريطانيا في قلعة ليدز. الا ان جميع تلك التحركات السياسية من مؤتمرات

ومحادثات سواء التي عقدت في مصر او "إسرائيل" او أمريكا او بريطانيا لم تتوصل الى تسوية نهائية للسلام في منطقة الشرق الأوسط، بل وصلت المفاوضات الى طريق مسدود(٧١).

لاحظ الامريكان محاولة تردد مصر بين المضي في المبادرة او العودة الى مكانها الطبيعي في الصف العربي، ولكيلا تعود مصر الى الصف العربي بادر كارتر الى دعوة بيجن والسادات لحضور مؤتمر قمة في منتجع كامب ديفيد(٧٢) في واشنطن في ٥ أيلول ١٩٧٨، مستغلاً المفاوضات بين مصر و"إسرائيل" في مرحلتها الأولى(٧٣).

وافق الطرفان على دعوة كارتر، وتم عقد مؤتمر قمة كامب ديفيد في ٥ أيلول ١٩٧٨، واستمر (١٣) يوماً اعتكف خلالها الرئيس الأمريكي في كامب ديفيد تاركاً مهامه الرئاسية الى نائبه، ومعه كبار معاونيه، وقد فرضت سرية تامة على الاجتماعات الدائرة في المنتجع، ولم يسمح للصحفيين بالوصول الى المكان، وحظر على أي عضو من الوفدين المصري و"الإسرائيلي" باي تصريح او مغادرة المكان حتى انتهاء اعمال المؤتمر في ١٧ ايلول(٧٤).

استمر الجانب "الإسرائيلي" في تشدده في المفاوضات رافضاً لأي تنازلات(٧٥). وبناءً على ذلك قرر السادات المغادرة وترك المفاوضات الا ان كارتر اقنع السادات بقبول المشروع الامريكي، فوافق السادات قائلاً: "**انا قاعد هنا واي حاجة تقولها انت.. انا سامضي عليها فوراً**"، وفعلاً وقع السادات على كل ما طلب منه(٧٦). وكان المشروع الامريكي يتناسب مع المواقف "الإسرائيلية"، اذ اقتصر على حل منفرد بين مصر و"إسرائيل"، واحتفاظ الاخيرة بالسيادة على الضفة الغربية والقدس، واغفال موضوع هضبة الجولان(٧٧). وأول ردة فعل لموافقة السادات على اتفاقيات كامب ديفيد استقالة وزير الخارجية المصري محمد ابراهيم كامل، الا انه لم يعلن عنها حتى انتهاء المؤتمر وعودت الوفد الى مصر(٧٨).

تمخض عن محادثات كامب ديفيد بعد التنازلات المصرية الكبيرة، اتفاقيتين ليس بينهما رابط قانوني او زمني، تم التوقيع عليهما في البيت الأبيض(٧٩)، تضمنت الوثيقة الأولى (اطار للسلام في الشرق الأوسط) وحدد فيها المبادئ التي يمكن ان تطبق على المفاوضات ومعاهدات السلام بين "إسرائيل" وكل جيرانها العرب، كما تضمنت اجراء مفاوضات خاصة للفلسطينيين في

الضفة الغربية وغزة حول الحكم الذاتي. بينما تضمنت الوثيقة الثانية (اطار لابرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل) وتضمنت انسحاب القوات "الإسرائيلية" على مراحل من سيناء(٨٠).

ان ما تم التوصل اليه ما هو الا معاهدة صلح منفرد، محققة "إسرائيل" أهدافها في الحصول على موافقة الولايات المتحدة الامريكية ومصر باستمرار احتلالها للضفة الغربية وغزة، فضلاً عن اخراج مصر من الصراع العربي–الإسرائيلي، مع تعهد مصر بالدخول في علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية مع "إسرائيل"(٨١).

٢– الموقف السعودي من اتفاقية كامب ديفيد

زار جيمي كارتر السعودية ضمن جولة له في الشرق الأوسط للفترة بين ٣١ كانون الأول ١٩٧٧ و ٣ كانون الثاني ١٩٧٨ شملت كل من (ايران، السعودية، ومصر)، الهدف منها استئناف المفاوضات بين مصر و"إسرائيل"، ولكي يؤكد للسادات عن دعمه الفعلي الى البلدان العربية المعتدلة، فالتقى بالملك خالد في الرياض في ٣ كانون الثاني ١٩٧٨، ورأى كارتر ان السعوديين بالرغم من اصرارهم على حق الفلسطينيين في ان تكون لهم دولة مستقلة الا انهم مرحبين بالتسوية، وابلغه الملك خالد انه لا يجوز ترك السادات يفشل في مبادرته، كما وافق الملك على اعتقاد كارتر بان الملك حسين سينظم الى المفاوضات اذا ما وافقت "إسرائيل" على حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وعلى الانسحاب. فأجاب كارتر بانه سيبذل قصارى جهده لجعل بيجن يقبل بمبدأي الانسحاب، وحق تقرير المصير، فضلاً عن فكرة المرحلة الانتقالية، فأجاب الملك محذراً من ان هذا الانتقال يجب ان لا يتأخر لمدة طويلة جداً بل يجب ان يتم بسرعة(٨٢).

وكانت المملكة العربية السعودية ترى ان مبادرة السلام قد اجهضها بيجن برفضه لمشروع السلام، وان هناك فرصة تقوم بها لجنة التضامن العربي لتقارب وجهات النظر المصرية والسورية(٨٣).

ولان المباحثات بين مصر و"إسرائيل" لم تصل الى حل سلمي للقضية العربية سافر محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية المصري الى جدة في ٢٤ أيار ١٩٧٨ لاقناع الحكام السعوديين

بالضغط على الولايات المتحدة الامريكية لتضغط بدورها على "إسرائيل" لقبول مبادرة السلام المصرية عن طريق التهديد بقطع البترول الخليجي، فالتقى كامل بالامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي الذي كان محور تفكيره وجوب العمل على وقف التدهور الذي حصل في المعسكر العربي، والعمل على استعادة التضامن العربي في اسرع وقت وبكل الطرق، وهذا يتم –من وجهة النظر السعودية– باتخاذ خطوات لتصفية الخلافات العربية التي نشئت بسبب مبادرة السادات، ولاسيما العلاقات بين سوريا ومصر كونهما من دول المواجهة مع "إسرائيل"، وأشار الأمير الى ان العقبة في طريق التصالح وعقد مؤتمر قمة عربي هو اعلان من الرئيس السادات بان مبادرته قد فشلت، وتعهده بانهاء الاتصالات بين مصر و"إسرائيل". وكان الأمير سعود مقتنعاً ان مبادرة السادات لن تحقق غرضها بسبب جمود الموقف "الإسرائيلي"، كما ان الأمير رأى ان الوقت قد حان ليعلن السادات انهاء المباحثات مع "إسرائيل" لرفضها التجاوب مع السلام العادل الشامل وسيتفهم العالم وجهة النظر المصرية، وأضاف الأمير انه متى ما صدر هذا الإعلان من مصر سينفتح الطريق الى المصالحة العربية. اما الأمير فهد ولي العهد السعودي فكان محور حديثه مع وزير الخارجية المصري انه لا امل يرجى من التفاوض مع "إسرائيل"، فقد ثبت رفض الحكومة "الإسرائيلية" التجاوب مع مبادرة السلام، ورأيه ان لا داعي للاستمرار في محادثات لن ينتج عنها الا زيادة الارتياب والتمزق العربي، ويتحتم على العرب تصفية خلافاتهم ومواجهة "إسرائيل" في جبهة واحدة مؤكداً استعداد المملكة لبذل كل جهودها في هذا السبيل، كما أشاد بحكمة السياسة النفطية التي تتبعها السعودية(٨٤).

وقد رأى الملك الأردني الحسين ان موقف السعودية من المحادثات المصرية "الإسرائيلية" موقف يصعب فهمه، فكل طرف يخرج من الحديث معهم بانطباع انهم يتفقون معه، مشيراً الى ماحدث خلال زيارة نائب الرئيس المصري حسني مبارك الى الأردن اذ نقل اليه استعداد السعودية تشجيع الأردن على القيام بدور تجاه الضفة الغربية، الا ان السعوديين عندما قام الملك حسين بزيارتهم انكروا ما نقله النائب حسني مبارك وذكروا ان موقفهم ثابت لا يتغير وهو تأييد قيام دولة فلسطينية مستقلة عن الأردن، لتحقيق الامن السعودي ولمنع التيارات غير المرغوب فيها من التسرب الى حدودهم(٨٥).

نرى للمملكة موقف متناقض اخر عند زيارة الرئيس الأمريكي للمملكة، اذ رحبت السعودية بالتسوية، واكد الملك خالد على الولايات المتحدة الامريكية ان لا تترك السادات يفشل في مبادرته، الا انها خلال زيارة وزير الخارجية المصري الى جدة، نرى الأمير سعود يشدد على مصر ترك المباحثات مع "إسرائيل"، وعودت التضامن العربي.

وفي اطار جولة قام بها سايروس فانس الى عواصم عربية عدة بهدف حشد اكبر قدر من التأييد لمؤتمر كامب ديفيد، فقد حصلت الإدارة الامريكية على بيان ترحيب من المملكة العربية السعودية على مؤتمر كامب ديفيد، ولكن بعد تأكيد فانس لها بان الرئيس الأمريكي سيعمل في الاجتماع المرتقب على ان يكون هناك حل شامل يتماشى مع المطالب العربية قدر الإمكان، ومع هدف تحقيق انسحاب "إسرائيلي"من الجبهات كافة الى حدود عام ١٩٦٧، وعلى عدم شرعية المستعمرات "الإسرائيلية" في الأراضي المحتلة، وكذلك على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مستقبله، كما حصلت السعودية من فانس على كل التأكيدات الممكنة لضمان الا يسفر كامب ديفيد عن مجرد حل منفرد بين مصر و"إسرائيل". وكان رأي الملك خالد وولي عهده الأمير فهد هو ضرورة تشجيع الولايات المتحدة الامريكية على المضي في طريق الحل الشامل. وحصل السادات على دعم السعودية لتحقيق السلام الشامل فتعهدت بتمويل صفقة طائرات ف-٥ أمريكية لمصر، وفي وقت سابق من عام ١٩٧٧ اشتركت مع الكويت والامارات العربية المتحدة في تقديم مساعدة مالية قدرها (٢٠٠٠) مليون دولار[٨٦].

وفي ٩ اب ١٩٧٨عقد اجتماع في الرياض بين الملك خالد وولي العهد الأمير فهد وبين السكرتير المساعد لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسياالامريكي الفرد اثيرتون (Alfred Atherton) الذي اصبح فيما بعد عضو في فريق التفاوض الأمريكي في قمة كامبديفيد، وحاول اثيرتون الحصول على تعاون من الجانب السعودي لمؤتمر كامب ديفيد، وقد اثنى المسؤولين السعوديين خلال الاجتماع على فكرة كامب ديفيد، وعبر الملك خالد عن شكره للجهود الامريكية لاحلال السلام في المنطقة، وان الولايات المتحدة الامريكية لن تسمح بفشل المفاوضات[٨٧].

وفي اليوم ذاته، عقد لقاء اخر جمع السفير الأمريكي في المملكة جون سي ويست (John C. West) مع وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل في الطائف، واعرب الأمير عن دعمه الكامل لدعوة كارتر للسادات وبيجن لعقد اجتماع في كامب ديفيد، وصرح: "**بأنه يفكر في توصية اللجنة الاستشارية العامة بإصدار بيان علني حول هذا التأييد**"، وقال: "**بشكل قاطع إنه اعتبر أن موقف السعودية من المفاوضات قد تم تحريفه، ولم يسع السعوديون لإنهاء المفاوضات**"،وأشار الى ان رحلة ولي العهد الأمير فهد إلى القاهرة لم تسع الى ذلك.وأوضح الوزير أن "**زيارة الأمير فهد إلى مصر جاءت بعد أن قرر السادات عدم الذهاب إلى المفاوضات في قلعة ليدز**" بإنجلترا في الفترة من ١٨-١٩ تموز ١٩٧٨. وقال الأمير سعود بحماسة ملحوظة: "**إننا نريد أن ينجح كامب ديفيد، لأن ذلك سيكون نجاحا لأصدقائنا الأقرب في مصر والولايات المتحدة**". وأضاف متعهداً: "**سنفعل كل ما بوسعنا للمساعدة**"كما أشار إلى أن المملكة ستجعل دعمها علنياً، لكنه شدد على أن كل "**مخرجات كامب ديفيد من الضروري أن تلقى قبولا واسعا في العالم العربي**"، وأعرب مراراً خلال الاجتماع عن قلقه من أن الولايات المتحدة الامريكية "**ستضغط على السادات لجعله يقدم تنازلات في مسألة الانسحاب (الإسرائيلي من الأراضي المحتلة) والقضية الفلسطينية ستكون غير مقبولة تماما بالنسبة للعرب**". وأعرب الأمير سعود عن أمله في أن يتوج لقاء كامب ديفيد بنتيجة تشمل إرادة الفلسطينيين، ومبدأ حقهم في تقرير مصيرهم، مشدداً على أن هذا الأمر سيكون في غاية الأهمية بالنسبة للحصول على دعم الدول العربية(٨٨).

وبعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، أعلنت المملكة العربية السعودية عن موقفها الرافض إزاء الاتفاق المصري-الإسرائيلي، بعد اجتماع طارئ لمجلس الوزراء مساء ١٩ أيلول ١٩٧٨ برئاسة الملك خالد وحضور الأمير فهد ولي عهد المملكة، وقد وصفت المملكة الاتفاق المصري-الإسرائيلي بانه: "**لا يعتبر صيغة نهائية مقبولة للسلام**"، وركز الموقف السعودي على ان التسوية بين السادات وبيجن تجاهلت "**دور منظمة التحرير الفلسطينية**"، وفي الوقت نفسه فان السعودية لا تعارض مصر في استعادة أراضيها المحتلة(٨٩).

وفي لقاء بين الأمير فهد ولي عهد المملكة والسفير جي سي واثيرتون في ٢١ أيلول ١٩٧٨، حاولا التوضيح للامير عن ما اثمرت عنه كامب ديفيد ومناقشة اهم بنود الاتفاقيتين، وان على المملكة مساندة السادات والوقوف الى جانب السلام الذي اتفق عليه في كامب ديفيد، وبالرغم من ان الأمير أشاد بكامب ديفيد وانه يمثل خطوة جيدة للامام تفتح مسارات معينة، الا ان مصير القضية الفلسطينية كان مجهول، ولم تتوصل مناقشات الوفدين الى فهم حقيقي لدور اتفاقية السلام في حل المشاكل الفلسطينية العالقة، كعودة اللاجئين، وبناء المستوطنات "الإسرائيلية"، وقضية الجولان. ومع ذلك فقد ابدى الأمير استعداد بلده لمساعدة السادات الا ان هذا الفعل سيولد الانفجار داخل المملكة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية. وفي ختام اللقاء اعطى ولي العهد نصيحة للسفيرين عن كيفية التعامل مع الرئيس السوري حافظ الأسد لكي يقنع الفلسطينيين بالتخفيف من حدتهم تجاه السادات وكامب ديفيد[٩٠].

ويتبين لنا من خلال ما سلف ان الموقف السعودي جاء رافضاً للاتفاقية لا بسبب بنودها والعامل الفلسطيني ولكن خوفاً على مكانتها الدولية[٩١]، ومن اجل الحفاظ على استقرار المملكة الداخلي. وهذا سوف يتم تناوله في نهاية المبحث.

بعثت الإدارة الامريكية وزير خارجيتها سايروس فانس لمقابلة بعض الزعماء العرب لمناقشة اتفاقيات كامب ديفيد وقضايا أخرى في الشرق الأوسط، فاجتمع فانس في ٢٢ أيلول ١٩٧٨[٩٢]مع الملك السعودي خالد في الرياض لاقناعه بتغيير موقف المملكة، الا ان الملك عبر عن خيبة امله في الاتفاقية التي لا تلبي المطالب العربية في انسحاب "إسرائيل" الكامل من الأراضي العربية المحتلة، وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة في فلسطين، ولا في حقه في تقرير المصير[٩٣].

وفي ضوء توقيع الاتفاقية شاركت المملكة في مؤتمر قمة بغداد[٩٤] في ٢ تشرين الثاني ١٩٧٨، والذي تقرر فيه عدم الموافقة على اتفاقيتي كامب ديفيد، وكان للمملكة دور إيجابي كبير داخل هذا المؤتمر، تمثل في عدم قطع طريق العودة أمام مصر، ودعوتها للعودة نهائياً عن هذه الاتفاقيات بعدم التوقيع على أية معاهدة صلح مع "إسرائيل"، انطلاقاً من أمل المملكة

بأنه لا تزال هناك فرصةلاعادة التضامن العربي. ويجب الإشارة الى ان المؤتمر أشار بعقوبات سياسية واقتصادية ضد مصر في حالة عدم امتناعها عن توقيع اتفاقية سلام مع "إسرائيل"[٩٥].

وبالرغم من ان السعودية وجدت في سياسة السادات تجاوزاً لثوابت أساسية وعملاً منفرداً ربما يكون له تأثير سلبي على الوضع العربي برمته، الا انها كانت في مقدمة الدول العربية التي طلبت التأني في قطع العلاقات مع مصر خلال قمة بغداد، وارسال وفد الى القاهرة للقاء السادات، الذي رفض مقابلة الوفد، مصراً على المضي قدماً وصولاً الى توقيع معاهدة السلام. وإزاء ذلك لم تر السعودية بد من التزامها بقرارات مؤتمر القمة[٩٦].

وقد أشار المسؤولون السعوديون في اكثر من تصريح ان رفضهم لاتفاقية كامب ديفيد يرجع الى عدم وجود مادة تشير الى الانسحاب "الإسرائيلي" من الأراضي العربية المحتلة كافة، وعدم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وان موقف المملكة ثابت من القضية الفلسطينية ومن اتفاقية كامب ديفيد التي أعطت شرعية الى الكيان الصهيوني في الأراضي العربية، وتجاهلت الشعب الفلسطيني، وان الاتفاقية التي وقعها السادات باسم السلام في الشرق الأوسط فتحت أبواب مصر امام تغلغل النفوذ السياسي والاقتصادي "الإسرائيلي" وانسلاخ مصر عن الامة العربية. وأكدت التصريحات السعودية انه من المتوقع ان تصبح المملكة هدفاً للمؤامرات من اطراف كامب ديفيد الذين اغضبهم تمسك المملكة بمواقفها ايماناً منها بعدالة القضية العربية وعودة القدس واللاجئين الفلسطينيين الى وطنهم وحقهم في تقرير المصير، وهذا الموقف حدد بدقة منذ فترة طويلة، فبدون أصحاب القضية الفلسطينية لا يمكن التوصل الى حل نهائي[٩٧].

وبسبب تلك المواقف الثابتة المعلنة من قبل السعودية رأت الإدارة الامريكية انه من الصعب على الأمريكيين والمصريين، فضلا عن غيرهم إقناع السعوديين باتخاذ موقف أكثر تأييداً لاتفاقية كامب ديفيد، أو تقديم مبادرة إلى الدول العربية المعتدلة في هذا الاتجاه. ومع هذا التشدد في الموقف فان المملكة لم تعلن بقوة عن هذا التوجه المضاد، لانهم لا يريدون إضعاف السادات أو إحراج كارتر،الا انهم بكل تأكيد يشعرون بمرارة حقيقية نتائج كامب ديفيد

التي سببت –من وجهة النظر الامريكية–إزعاجاً للسعوديين بسبب توقيع السادات على اتفاقية لا تلبي الأماني الأساسية للمملكة السعودية التي لا تعتقد أن اتفاقية كامب ديفيد تمثل أساساً كافياً للسلام وفق الاصطلاح العربي(٩٨).

اما الموقف السعودي بشأن سلاح النفط، فجاء على لسان احمد زكي اليماني وزير النفط السعودي الذي أوضح مؤشرات موقف بلاده قبل وضوح نتائج كامب ديفيد قائلاً: "**ان المملكة السعودية لن تستخدم سلاح النفط في حال فشل كامب ديفيد**"، وبين ان انتاج النفط السعودي ليس له علاقة بالمفاوضات الدائرة في كامب ديفيد، فهو قائم على مبدأ العرض والطلب، وذلك خلال مقابلته تاكيوفوكودا (Takeo Fukuda) رئيس وزراء اليابان الذي كان في زيارة الى المملكة(٩٩).

وهنا لابد من بيان الى ان العامل الفلسطيني لم يكن العامل الوحيد الذي أدى الى موقف المملكة المعارض من اتفاقية كامب ديفيد، بل يوجد عوامل أخرى ساهمت في صياغة ذلك الموقف، ويمكن حصرها بما يلي:

١– تخوف المملكة من الموافقة على الاتفاقية مقابل غياب اجماع عربي عليها، وهذا ربما يعرض امن المملكة الى التهديد من قبل العناصر المتطرفة الفلسطينية، او من بعض الدول العربية المتشددة كالعراق وليبيا واليمن الجنوبي.
٢– تخوف المسؤولين السعوديين من تهديد الاستقرار الداخلي للمملكة والاسناد الشعبي للحكومة بظهور معارضة شعبية داخلية ضد الحكومة السعودية في حال تأييدها على الاتفاقية.
٣– عدم مشاركة الولايات المتحدة للمملكة في المشاورات السياسية التي جرت في كامب ديفيد مسبقاً بافتراض ان السعودية ستقبل اي اتفاق ينتج عن هذه العملية(١٠٠)، وهذا ولد الحساسيات لدى السعوديين.
٤– لم يكن بإمكان المملكة التضحية بشرعيتها كراعي للاماكن الإسلامية المقدسة، فالشرعية الدينية تزيد المملكة من أهميتها الاستراتيجية بالنسبة الى الغرب، وهي عامل

رئيس في الامن الإقليمي والداخلي للمملكة، ولذلك فان دعمها لاتفاقية كامب ديفيد يعني فقدان المملكة دعم الكثيرين من مواطني البلد واقطار الخليج العربي، فضلاً عن العمالة الأجنبية.

٥- ومن وجهة النظر السعودية فان الاتفاقية لا تؤدي الى إيجاد تسوية سلام لدعم الاستقرار السوري والأردني واللبناني.

٦- تأثير التطورات الحاصلة في ايران على المملكة والشرق الأوسط بصورة عامة بعد ظهور الهيجان الشعبي للإطاحة بنظام الشاه[١٠١].

ووفق تلك المعطيات يتضح ان هناك عوامل ودوافع محلية وإقليمية ودولية قد فرضت على المملكة العربية السعودية تلك المواقف تجاه عملية السلام المصرية "الإسرائيلية"، واهمها الحفاظ على هيبتها العربية والإسلامية والدولية، وبالرغم من موقفها الأخير المعلن المعارض لاتفاقيتي كامب ديفيد، الا ان السعودية اثرت عدم قطع العلاقات مع مصر املاً منها في عودتها الى الحضن العربي، لكيلا تضطر الى القبول بالعراق كقوة بديلة عن مصر في المنطقة، فضلاً عن عدم خسارتها لحليفتها الاستراتيجية الولايات المتحدة الامريكية.

المبحث الرابع/معاهدة السلام المصرية-الاسرائيلية والموقف السعودي منها

١- معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية ١٩٧٩

نصت الاتفاقية الثانية من اتفاقيات كامب ديفيد (اطار عمل من اجل معاهدة سلام بين مصر و"إسرائيل") على توقيع معاهدة سلام بين الجانبين في غضون ثلاثة اشهر من تاريخ توقيع الاتفاقيات، وتنفيذاً لمضمونها نشطت دبلوماسية الولايات المتحدة الامريكية لتنفيذ هذه المهمة. وبدعوة من الحكومة الامريكية بدأت مباحثات الاتفاق على صيغة المعاهدة في واشنطن في ١٢ تشرين الأول ١٩٧٨ بحضور وزير الخارجية المصري كمال حسن علي، ووزير الخارجية "الاسرائيلي" موشي دايان، وافتتحها الرئيس الامريكي جيمي كارتر لتصبح الولايات المتحدة الامريكية الطرف الثالث في المباحثات الخاصة بمضمون معاهدة السلام، والانسحاب

"الإسرائيلي" من سيناء، والإجراءات الخاصة بالضفة وقطاع غزة المتعلقة بالحكم الذاتي الفلسطيني(١٠٢).

وبعد مشاورات ومباحثات تخللتها زيارات لعدد من كبار الساسة الامريكان لكل من مصر و"إسرائيل" استطاعت الإدارة الامريكية من صياغة مشروع لمعاهدة التسوية بين الطرفين، ونال المشروع المقترح موافقة بيجن والسادات والكونغرس الامريكي. وتم التوقيع على معاهدة السلام المصرية "الإسرائيلية" في البيت الأبيض في ٢٦ اذار ١٩٧٩(١٠٣).

وبناءً على هذه المعاهدة حصلت "إسرائيل" على اول اعتراف عربي بها، مع تحييد الجبهة المصرية في الصراع العربي–الإسرائيلي عسكرياً على الأقل، وحصلت مصر على سيناء مقيدة السيادة، وحصول سوريا على انسحاب "إسرائيلي" محدود على جبهة الجولان، وفي المقابل حصلت "إسرائيل" على تجميد الوضع العسكري مع سوريا(١٠٤).

وبعد ساعتين من ابرام المعاهدة وقع كل من الولايات المتحدة الامريكية و"إسرائيل" على مذكرة نصت على استعداد الولايات المتحدة الامريكية لاتخاذ إجراءات على وجه السرعة في حال انتهكت معاهدة السلام من قبل الجانب المصري، وستكون الإجراءات ارسال الامدادات الطارئة الى "إسرائيل"، ثم ممارسة الحقوق البحرية من اجل وضع حد للعدوان. فالمذكرة ضمان من الولايات المتحدة الامريكية بالمساهمة في الاعمال العسكرية في المنطقة مستقبلاً في حال قيام مصر بإلغاء معاهدة السلام التي تعد انتهاكاً لحقوق الاستقلال الوطني لمصر(١٠٥).

وبعد تأجيل لاكثر من مرة بناءً على الطلب المصري، تم تبادل وثائق المعاهدة في ٢٥ نيسان ١٩٧٩. وفي اجتماعه مع بيجن وافق السادات على إقامة احتفالات تبادل وتصديق الوثائق في القدس، الا ان الوزراء المصريين اعترضوا على ذلك، فاقنع مصطفى خليل رئيس الوزراء المصري ووزير الخارجية السادات بالعدول عن موقفه لان ذلك يمثل اعتراف ضمني من مصر بان القدس عاصمة "إسرائيل"، مع وجود دول عالمية لم تعترف بالقدس عاصمة "لإسرائيل"(١٠٦).

٢- الموقف السعودي من معاهدة السلام المصرية "الإسرائيلية"

في اليوم التالي لتوقيع مصر معاهدة السلام مع "إسرائيل"، شاركت المملكة العربية السعودية في اجتماع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في بغداد، واتخذوا قراراً بسحب سفراء الدول العربية من مصر فوراً، وقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية خلال شهر، كما قرروا تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية، ونقل مقرها الى تونس بصفة مؤقتة. وتقرر إيقاف القروض والمساعدات الاقتصادية للحكومة المصرية، وتطبيق المقاطعة العربية على الشركات المصرية التي تتعامل مع "إسرائيل"[١٠٧].

وأكد الأمير سلطان بن عبدالعزيز وزير الدفاع والطيران السعودي بأن المملكة مع الإجماع العربي، وملتزمة بكل ما يخدم مصالح الأمة العربية ويناصر قضاياها المصيرية، ومن هذا المنطلق كان التزامها بمقررات مؤتمر القمة العربي في بغداد ومشاركتها في اجتماعات وزراء الخارجية لبحث خطة تطبيق تلك المقررات من اجل مواجهة تطورات القضية العربية في ظل الظروف الراهنة[١٠٨]. وبالرغم من ان المملكة اتبعت دوراً متوازناً في علاقاتها سواء مع مصر او بقية الدول العربية، الا ان العلاقات السعودية-المصرية اخذت طريقها الى التوتر[١٠٩].

وفي ٢٩ اذارعقد اجتماع في الرياض ضم وفد امريكي برئاسة بريجينسكي (Brzezinski) مستشار الرئيس الأمريكي وبعض القادة السعوديين، وفيه رفض الأمير سعود وزير الخارجية السعودي المعاهدة لانها لم تعترف بالحقوق الشرعية للدولة الفلسطينية. كما اكد الأمير سعود خلال اجتماع اخر مع الوفد الأمريكي ذاته يوم ٣٠ اذار "**ان حكومة المملكة تقف الى جانب بقية أعضاء الجامعة العربية في المعارضة الحازمة للمعاهدة**"[١١٠].

ان المملكة برفضها لمعاهدة السلام، وموافقتها على العقوبات التي اقرها مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العربي في بغداد فانها بذلك قد انتقلت الى معسكر الدول الرافضة، وبعد ان

صادقت على قرارات قمة بغداد في ٢ نيسان ١٩٧٩، كان الردالمصري استدعاء سفيرها من السعودية(١١١).

وقررت المملكة في ٢٣ نيسان ١٩٧٩ قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، وجاء في بيان مجلس الوزراء السعودي: ".. **ونظرًا لأن حكومة مصر العربية قد قبلت وعزمت على تبادل التمثيل الدبلوماسي مع العدو الصهيوني، وبدأت في إنشاء علاقات طبيعية معه دون مراعاة الحد الأدنى من المطالب التي تتطلع الأمة العربية من خلالها إلى تحقيق السلام العادل والشامل، فإن المملكة العربية السعودية قد قررت قطع علاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع حكومة جمهورية مصر العربية**". وأورد ولي العهد الأمير فهد بتفصيل أكبر أسباب الرفض السعودي للمعاهدة بقوله ان السلام الذي قيل إنه تحقق بين مصر و"إسرائيل" يسقط حق الشعب الفلسطيني في العودة والاستقلال، بل يتنكر لأكثر من نصف الشعب وهم اللاجئين في المنفى، ويتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ويهمل مدينة القدس وما تمثله الى العرب والمسلمين من قيمة دينية وتاريخية ومعنوية، ويكرس الوجود "الإسرائيلي" العسكري في الضفة والقطاع وهضبة الجولان وهذا يكسبهم حقاً قانونياً في استمرار السيطرة على المياه والأرض في الأراضي المحتلة، ويبقي على المستعمرات الصهيونية ويشجعهم على بناء المزيد منها(١١٢).

وفي اليوم نفسه، قررت مصر الاقدام على الخطوة ذاتها بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع السعودية، مع الإشارة الى ان قطع العلاقات الرسمية لن يؤثر على العلاقات بين الشعبين المصري والسعودي(١١٣).

وفي السياق ذاته، وتأكيداً لسياسة المملكة تجاه الشعب المصري نفى الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية عما تردد في بعض وسائل الاعلام المغربية بان المملكة لن تجدد عقود المصريين المتعاقدين في المملكة بعد انتهاء مدة عقودهم، واكد ان القرارات السياسية التي طبقت ضد نظام السادات لا تشمل الشعب المصري "**الذي نقدره ونحترم تضحياته وعطاءه المستمر**"، وبين الأمير ان التعاون سيظل قائماً بين حكومة وشعب المملكة وبين الشعب

المصري، وسيبقى بحكم التلاحم والترابط على المستويين العربي والإسلامي. واكدت الدول العربية جميعها التزامها تجاه شعب مصر، وان ما طبق ضد النظام لا يشمل الشعب المصري(١١٤).

وقد نصت قرارات مؤتمر بغداد التفرقة بين المقاطعة الرسمية للنظام المصري وبين تعزيز الروابط مع القطاعات الشعبية المصرية التي لا تتعاون مع "إسرائيل"، وفي ضوء تلك التفرقة طلبت المملكة من إدارة الاعارات الخارجية بوزارة التربية والتعليم المصرية تجديد اعارة (٧٠٠٠) الاف معلم ومعلمة لاستكمال مدة الإعارة القانونية وهو اربع سنوات، وطلبت اعارة (٣٢٨٥) معلماً ومعلمة الى المملكة للتخصصات والمراحل المختلفة، وفي الاطار نفسه اكد وزير الخارجية السعودي ان بلاده: "**لم تتخذ أي اجراء ضد دخول المصريين الى السعودية، ولم تسحب او توقف السعودية بعثات المملكة الطلابية الى مصر**"(١١٥).

وفي تصريح للأمير سعود حول مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد والمال وضح ان المؤتمر عقد بناءً على مقررات قمة بغداد ويجب على الدول العربية تطبيق وتنفيذ تلك المقررات لحمايتها وذلك بتطبيق المقاطعة على مصر، فهي مقررات التزم بها قادة الدول العربية من ملوك ورؤساء وبالتالي يجب التزام الدول بها(١١٦)، واستجابة لتلك المقررات تم ايضاً إيقاف النفط السعودي عن مصر(١١٧).

وصرح الأمير فهد ولي العهد السعودي رفض بلاده للمعاهدة، واسفه على اية مبادرات منفصلة يمكن ان تعرض استقرار المنطقة الى الخطر، فالمعاهدة المنفصلة مع مصر ربما تسبب اضطرابات في المنطقة لن تكون في صالح العرب او الغرب، وبدلاً من انسحاب "إسرائيلي" من المناطق العربية المحتلة ومعالجة جدية وجديدة، تظهر معاهدة سلام منفردة واستمرار ضم "إسرائيل" للأراضي الفلسطينية، وهذا يؤدي الى حدوث قلاقل في المنطقة ربما تصل الى حرب أخرى. واكد ولي العهد ان العلاقة التي تربط المملكة مع مصر لا تعتمد على رابطة واحدة وهذا ما ثبت في الماضي، وان المملكة تهتم اهتماماً عميقاً برفاهية الدول العربية(١١٨).

وفي اسبانيا في ٣٠ نيسان ١٩٧٩ التقى الأمير فهد مع وكيل وزارة الخارجية الامريكية للشؤون السياسية ديفيد نيوسوم (David D. Newsom) لمناقشة حالة العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والسعودية، وحاول نيوسوم خلال الاجتماع اقناع المملكة دعم جهود السادات، ومواصلة المساعدات الاقتصادية له، غير ان الأمير رفض فكرة انضمام المملكة الى محور السادات وبيجن، لان ذلك –بحسب تقدير الأمير فهد للموقف– يؤدي الى استقطاب جديد في المنطقة ويجبرها على التوجه الى المحور السوفياتي وهذا الاحتمال يهدد مصالح المملكة والولايات المتحدة الامريكية ومن الأفضل تجنبه، ويجب السيطرة على موقف المحور العربي "**لكي لا يندفع اندفاعاً خطيراً في معارضة اتفاق كامب ديفيد ويضر بمصالحنا**"، وذكر ولي العهد السعودي ان السادات لم يتشاور مع السعوديين قبل زيارته للقدس، ولان السادات لم يحقق السلام الشامل فان السعودية تجد صعوبة في دعم السادات او عملية السلام. وكان رأي نيوسوم ان معارضة السعودية النشطة للسادات أدت الى نجاح قمة بغداد وجعل مقرراتها ممكنة(١١٩).

ومن الواضح ان المحاولات الامريكية من اجل قبول المملكة بمعاهدة السلام نابع من مكانتها بين الحكومات والشعوب العربية والإسلامية، فبحسب الرأي الأمريكي اذا تقبلت المملكة تلك المعاهدة سيتقبلها العرب تباعاً.

اخذت العلاقات المصرية–السعودية بالتدهور اكثر عندما وصلت معلومات الى مصر بان السعودية تعمل ضدهم، وهي من اشارت بالضغط على جامعة الدول العربية لتعليق عضوية مصر، فقام السادات بالتهجم الشديد على الزعماء السعوديين في ١ أيار ١٩٧٩والذي كان متعمداً تماماً ومخالفاً لنصائح مستشاريه، الامر الذي اثار غضب السعوديين ودفعهم الى التصلب(١٢٠).

وجاء في حديث صحفي للامير فهد في ١٥ أيار حول المعاهدة المصرية "الإسرائيلية"، ان المملكة سعت بصدق لاقرار وتحقيق سلام شامل وعادل ونهائي في المنطقة، لا ان يكون سلاماً هشاً مفروضاً بالقوة ويهدد بحرب جديدة، وان معاهدة الصلح مع "إسرائيل" لم تحقق الحد

الأدنى للسلام الشامل في المنطقة، فالتسوية التي تحققت غير مقبولة ولا واقعية، ووضح الأمير ان في اجتماع بغداد قد عبرت المملكة مع باقي الدول العربية عن رأيها من تلك التسوية(١٢١).

وفي تصريح للامير عبد الله بن عبد العزيز قائد الحرس الوطني ذكر ان انعقاد المؤتمر في بغداد حدث نتيجة ما أصاب العالم العربي من دهشة وذهول فعتب أدى الى غضب، وكان الرفض جماعي لتلك المعاهدة والاتفاقيات التي ابرمت، وان الهدف من وراء مقررات بغداد هو عودة مصر نظاماً وسياسةً واسلوباً الى الصف العربي، لان الجميع يؤمن بعروبة مصر وبالمصير المشترك الذي يربط مصر بالشعوب العربية كافة. اما بخصوص العلاقات السعودية–الامريكية، فاكد الأمير عبد الله على ان العلاقات متينة بالرغم من وجود تباين واختلاف في وجهات النظر حول تحقيق سلام في المنطقة العربية يكون عادل ومشرف يهتم بعودة القدس الى السيادة العربية وحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة وحقهم في تقرير المصير، وبين الأمير ان المملكة تقدر نوايا وجهود كارتر التي بذلت، الا ان الأسلوب الذي اتبع في المعاهدة المصرية–الاسرائيلية لم يحقق الهدف الرئيس والمنشود وهو المشكلة الفلسطينية، وان كل امر دونها فهو بمثابة تأجيل للمشكلة لا حلاً لها (١٢٢).

وبالرغم من محاولات الولايات المتحدة الامريكية الضغط على المملكة من اجل كسب دعمها لاتفاقية السلام المصرية–الإسرائيلية، الا انها توصلت الى يقين بأن السياسة الامريكية أصبحت غير نافعة تجاه الصراع العربي "الإسرائيلي"، الامر الذي أدى الى تدهور في العلاقات الامريكية–السعودية واكد على ذلك فانس وزير الخارجية الأمريكية عندما ابلغ لجنة الشؤون الخارجية في الكونجرس الأمريكي في ٨ أيار ١٩٧٩"**ان العلاقات الامريكية مع السعودية قد تدهورت نتيجة للخلافات معها حول اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية**"، ومع ذلك فان إدارة الرئيس الأمريكي كارتر اتفقت مع المملكة على ان لا تؤثر خلافاتهما حول معاهدة السلام على العلاقات السعودية الامريكية في المجالات الأخرى(١٢٣).

وفي تصريح لوزير النفط السعودي احمد زكي يماني في ١٨ تموز ١٩٧٩ حاول ان يقلل من إمكانية حصول تدهور كبير في العلاقات السعودية–الامريكية بسبب المعاهدة، واصفاً

الوضع: " **بأنه سوء تفاهم مؤقت حول اتفاقية السلام وان للسعودية مصالح متبادلة وسوف تستمر كذلك ولا يمكن للسعودية ان تدير امورها بدون الولايات المتحدة لانها ذات قيمة بالنسبة لها**". وبشأن معاهدة السلام اكتفى بالقول: "**سوف نوافق على سلام عادل في المنطقة يهتم بالفلسطينيين**"(١٢٤).

وهكذا، تمسكت المملكة العربية السعودية بموقفها تجاه معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية، بالرغم من المحاولات الامريكية لتغيير موقفها، واحتمالية تعرض علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية الى التدهور. واستمرت المملكة تساند القضية الفلسطينية في سنوات لاحقة، رافضةً أي صلح مع "إسرائيل".

ففي تموز ١٩٨٠ نفى الأمير سعود الفيصل استعداد المملكة للانضمام الى المفاوضات اذا غيرت "إسرائيل" موقفها وأبدت استعدادها للانسحاب من الأراضي المحتلة، واكد الأمير ان الاشاعات عن تغيير موقف المملكة مصدرها أوساط صهيونية(١٢٥).

الزمت المعاهدة مصر بنقض التزاماتها السابقة تجاه الدول العربية، وكانت تلك الالتزامات تتعلق بدور مصر في التصدي للمخطط الصهيوني ومقاومته بالوسائل كافة، الا ان نص الاتفاقية جعل مصر لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها العربية اذا ما تعرضت احدى الدول العربية للعدوان "الإسرائيلي"، وهذا الامر أدى الى جعل "إسرائيل" اكثر اماناً في المنطقة بعد انتزاع مصر من دائرة الصراع العربي–الإسرائيلي، فمصر كانت الند الأقوى "لإسرائيل" في دائرة الصراع. وبالرغم من محاولة السياسة المصرية استمالة الموقف السعودي الا ان المملكة اكدت رفضها للمعاهدة المصرية–الإسرائيلية التي عدتها المملكة غير واقعية وغير مقبولة(١٢٦).

الخاتمة

يتضح من خلال البحث ان الموقف السعودي تجاه عملية السلام المصرية–الإسرائيلية، كان غريب نوعاً ما، واتسم بالتناقض وعدم الثبات، وذلك يعود اولاً لمركزها العربي والإسلامي والدولي، وثانياً من اجل الحفاظ على علاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية، وثالثاً نتيجة الاحداث السياسية الإقليمية، فلم ترد المملكة خسارة مكانتها العربية ولا الإسلامية بين شعوب المنطقة، وقد حاولت الحفاظ على هيبتها من خلال المطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني والأراضي العربية المحتلة، ولابأس بصلح عربي شامل مع "إسرائيل"، وبذلك كسبت الشعوب العربية ومن ضمنها الشعب المصري والاهم الشعب الفلسطيني، وفي الوقت ذاته تمكنت من السيطرة على الأوضاع الداخلية في المملكة.

فبقيت السعودية تحاول الإمساك بخيوط اللعبة جميعها حتى انفرط منها الخيط المصري، اذ سار السادات في طريق لا رجعة فيه، اما الوصول الى نهايته بالصلح المنفرد مع "إسرائيل" او العودة خائباً، وهذا ما لم يتقبله السادات، فنتج عن ذلك معاهدة السلام.

ومن اجل ان لا تضع المملكة نفسها في مواجهة مع الشعب السعودي ومنظمة التحرير الفلسطينية، والدول العربية، اتخذت الموقف الرافض والمتصلب تجاه السادات ونظامه، مع الحفاظ على علاقاتها السياسية والاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية، لاسيما بعد التوتر الداخلي في ايران الذي انتهى بالثورة الإسلامية وانتهاء حكم الشاه، وخوفها من بروز العراق كقوة بديلة في المنطقة عن مصر وايران. وفي الوقت ذاته حاولت الولايات المتحدة الامريكية ايضاً الحفاظ على هذه العلاقة.

ومن المناسب القول ان المملكة العربية السعودية حاولت إعادة مصر الى الصف العربي، ولم توافق في البداية على تطبيق مقررات قمة بغداد، املاً في توقف السادات عن سعيه الى صلح منفرد مع "إسرائيل"، الا انها فشلت وتم التوقيع على معاهدة السلام، الامر الذي أدى الى تدهور العلاقات المصرية–السعودية. ومن الملاحظ ان المملكة لم تستخدم سلاح النفط خلال تلك الاحداث وتطوراتها مثلما كان متوقع، وذلك لان الظروف التي استخدمت فيها حظر النفط عام ١٩٧٣ تختلف عن الظروف السياسية لعامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩.

الملحق رقم (١)

نص البيان السعودي بعد كامب ديفيد(١٢٧)

النهار

اليوم تبدأ مرحلة ما بعد كامب ديفيد

فانس يزور عمان ثم الرياض ودمشق مركزاً على اقناع الأردن بالانضمام الى المفاوضات

واشنطن "ستكون سعيدة جداً إذا أيدت سوريا الاتفاقين"

السعودية ترفض الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي لأنه "لا يعتبر صيغة نهائية مقبولة للسلام"

كمب ديفيد تجاهل دور منظمة التحرير

استمرار الاتهامات في كمب ديفيد

اضراب وتظاهرات اليوم في بيروت والشمال والجنوب والبقاع

الملك حسين اتصل بالامير فهد والاسد

الأردن ينتقد كمب ديفيد معلناً عدم التزامه بنتائج القمة

ليلا: تراشق مدفعي عنيف بين النبطية ومرجعيون

قمة "الصمود والتصدي" تبدأ اليوم التحذير في قد لا يحضر وبغداد لا تزال عند موقفها

جلسة مجلس الأمن تتحول الى محاسبة بين سوريا واسرائيل تويني: لبنان ليس موضع مساومة

نقد الاعتصام في مساجد بيروت والمناطق

مسيرة سيارات الى الحدود غداً لمناشدة قمة "التصدي والصمود" وضع نهاية سعيدة لاختفاء الصدر

هيدا ل في واشنطن للرفض السعودي

ردود الفعل العربية والعالمية

تاريخ لبنان الحديث

مجموعة تصفية

شانوية وليسيه ابن سينا

VENTE EN GROS MENZ

LARNACA - LIMASSOL - PYREE

TRIESTE - CHIOGGIA - RAVENNA - MARINA DI CARRARA - RIJEKA

الهوامش

(١) **جمال عبد الناصر (١٩١٨-١٩٧٠):** ولد بالإسكندرية ونشأ وتعلم فيها وفي القاهرة، وتخرج ضابط في الكلية الحربية، وكان من مؤسسي جماعة الضباط الاحرار الذين قاموا بثورة ١٩٥٢ ضد الملكية، عين نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية ثم رئيساً للوزارة في عام ١٩٥٤، ورئيساً للجمهورية عام ١٩٥٦، وكان ينادي بالوحدة والقومية العربية، توفي فجأة في أيلول ١٩٧٠. وللمزيد ينظر: محمود فوزي، حكام مصر عبد الناصر، ط١، مركز الراية للنشر والاعلام، مصر، ١٩٩٧؛ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٢، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١، ص٧٥-٧٦؛ موقع الرئيس جمال عبد الناصر http://nasser.bibalex.org

(٢) **جولدا مائير (١٨٩٨-١٩٧٨):** ولدت في روسيا وهاجرت مع عائلتها عام ١٩٠٦ الى الولايات المتحدة الامريكية، ودرست في دار المعلمين، وانضمت الى حزب عمال صهيون، وفي عام ١٩٢١ هاجرت الى فلسطين، عينت اول سفيرة "لإسرائيل" في موسكو بعد اعلان الدولة الصهيونية، ثم وزيرة للعمل ١٩٤٩-١٩٥٦، وفي عام ١٩٥٦ أصبحت وزيرة للخارجية، والسكرتير العام لحزب العمل "الاسرائيلي" الموحد. تولت رئاسة الوزراء عام ١٩٦٩، اشتهرت بتشددها مع العرب والتمسك بالاراضي العربية المحتلة وانكار وجود الشعب الفلسطيني، ولها شعبية كبيرة في صفوف المستوطنين الصهاينة الا ان مكانتها تزعزعت بعد حرب ١٩٧٣، وادت في النهاية الى استقالتها عام ١٩٧٤. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٥، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠، ص٦١٨؛ عبد الوهاب محمد المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ١٩٧٥، ص٣٥٥-٣٥٦.

(٣) قناة الجزيرة، برنامج وثائقي عن معاهدة "السلام المر" كامب ديفيد، إعداد وإخراج روان الضامن تاريخ بث البرنامج: ٢٨/٣/ ٢٠٠٩، www.aljazeera.net/NR/exeres/4B

(٤) **محمد أنور السادات (١٩١٨-١٩٨١):** ولد في قرية ميت أبو الكوم بمحافظة المنوفية، تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٣٨ كضابط برتبة ملازم ثان، شارك في ثورة ١٩٥٢،وهو من قرأ اول بيان للثورة. واصبح السادات عضواً في مجلس قيادة الثورة، ثم عضواً في محكمة الثورة، عرف عنه بعد تولية الرئاسة ميله الى المعسكر الغربي، قتل على يد الجماعات الإسلامية المعارضة لسياسته. للمزيد ينظر: أنور السادات، البحث عن الذات (قصة حياتي)، ط٤ (طبعة خاصة)، مكتب المصري الحديث،

مصر،١٩٨٠؛ محمد مرشدي بركات، السادات سيرة ومسيرة، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١٣؛ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٦، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ١٩٩٠، ص٧٣-٧٦.

(٥) محمد مرشدي بركات، المصدر السابق، ص١٦٢.

(٦) قناة الجزيرة، برنامج وثائقي عن معاهدة "السلام المر" كامب ديفيد،

www.aljazeera.net/NR/exeres/4B

(٧) **ريتشارد نيكسون (١٩١٣-١٩٩٤):** رئيس الولايات المتحدة الامريكية السابع والثلاثون (١٩٦٣-١٩٦٩)، جمهوري، ولد في جنوب ولاية كاليفورنيا، درس القانون، وخدم كضابط لوجستي في البحرية، أُرسل الى واشنطن عام ١٩٤٥ ليعمل محامياً في عقود البحرية، اصبح عضواً في مجلس الشيوخ عن ولاية كاليفورنيا، ثم نائباً للرئيس ايزنهاور ١٩٥٢، واصبح رئيساً للولايات المتحدة لفترتين رئاسيتين (١٩٦٩-١٩٧٤)، الا انه استقال في بداية الفترة الرئاسية الثانية نتيجة لفضيحة سياسية. للمزيد ينظر: نايجل هاملتون، القياصرة الاميركيون، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ٢٠١٣، ص٣٠٩-٣٦٦.

(٨) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل (عواصف الحرب وعواصف السلام)، ج٢، ط١٠، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٨٨.

(٩) **الشرق الأوسط:** مصطلح غربي استعماري، استخدمه الفرد ت. ماهان (Alfred T. Mahan) الضابط في البحرية الامريكية وجيوستراتيجي في مقال في لندن عام ١٩٠٢. ويشمل المصطلح منطقة جغرافية تضم سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق، الخليج العربي، مصر، تركيا، وايران، وتتوسع لتشمل أفغانستان وقبرص واحياناً ليبيا، والمقصود من اطلاق هذا المصطلح وإدخال دول غير عربية عليه هو تجنب استعمال مصطلح المنطقة العربية او الوطن العربي لمحاربة مفهوم القومية العربية ونزع صفة الوحدة عنها. كما ان للمصطلح دلالة على مركزية اوروبا في العالم وهو شرق أوسط بالنسبة لموقعها الجغرافي. وكثر استخدامه خلال الحرب العالمية الثانية. ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٣، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص٤٥٦.

(١٠) اسعد كاظم جابر الغزي، موقف الأردن من اتفاقية كامب ديفيد واثره على العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية ١٩٧٧-١٩٧٩، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٨، ص٨-٩.

(١١) شنت مصر وسوريا في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣ هجوماً برياً وجوياً منسقاً شاملاً على المواقع العسكرية "الإسرائيلية" التي تعرضت لخسائر كبيرة، ونجحت القوات المصرية بعبور قناة السويس وتدمير خط بارليف (*Bar Lev Line*)، في الوقت الذي كانت فيه القوات السورية تتقدم في جبهة الجولان. الا ان الانتصارات العربية كانت في الأيام الأولى فقط، ففي اليوم التاسع للحرب تعرضت القوات المصرية الى الاختراق والحصار وقطع الامدادات عنها من قبل القوات "الإسرائيلية" بمساعدة الولايات المتحدة التي فتحت جسراً جوياً لامداد "إسرائيل" بالسلاح والذخيرة. الامر الذي اجبر القيادة السياسية والعسكرية المصرية على القبول بوقف اطلاق النار في ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٣. للمزيد ينظر:

www.encyclopedia.com/history/asia-and-africa/israeli-history/arab؛

سعد الشاذلي، مذكرات حرب أكتوبر، ط٤، دار بحوث الشرق الأوسط، سان فرانسيسكو، ٢٠٠٣.

(١٢) اسعد كاظم جابر الغزي، المصدر السابق، ص١١.

(١٣) محمد حسنين هيكل، عواصف الحرب وعواصف السلام، المصدر السابق، ص١٨٩.

(١٤) زياد خضر العبد مطر، اتفاقية كامب ديفيد المصرية-الإسرائيلية واثرها على القضية الفلسطينية (١٩٧٣-١٩٩٣م)، رسالة ماجستير، كلية الاداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٢، ص٢-٣.

(١٥) **جيرالد فورد (١٩١٣-٢٠٠٦)**: الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية (١٩٧٤-١٩٧٧)، جمهوري، ولد في ولاية نبراسكا، تخرج من جامعة متشغان ويالوعمل في المحاماة .انتخب نائباً في مجلس النواب عن ولاية ميشيغانواصبح نائباً للرئيس نيكسون، وبعد استقالته اصبح فورد رئيساً للولايات المتحدة دون انتخابات. ينظر نايجل هاملتون، المصدر السابق، ص٣٦٧-٤٢٣.

(١٦) سلمى عدنان محمد، صفاء عبد الوهاب مبارك، وداد خضير حسين، اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية وموقف دول الخليج العربي منها (١٩٧٥-١٩٨٢)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٧، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٢، ص١٦٩.

(١٧) اسعد كاظم جابر الغزي، المصدر السابق، ص٤٥.

(١٨) عبد الستار جعيجر عبد، سايروس فانس وسياسته الخارجية تجاه الشرق الأوسط ١٩٧٧-١٩٧٩، مجلة كلية الاداب، العدد ٩٨، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١١، ص٤٠.

(١٩) الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود (١٩٠٦-١٩٧٥): الابن الثالث لولده الملك عبد العزيز، ولد في مدينة الرياض، وقع نيابة عن والده معاهدة جدة مع بريطانيا عام ١٩٢٧ والتي اعترفت بريطانيا فيها بحكومة الملك عبد العزيز، وترأس مؤتمر القمة العربية الثاني ١٩٦٤، بويع ولي للعهد عام ١٩٥٣، واصبح ملكاً شرعياً للمملكة عام ١٩٦٤، اغتاله احد افراد عائلته عام ١٩٧٥. عبد الوهاب

الكيالي، موسوعة السياسة، ج٤، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ١٩٨٦، ص٦٨٠-٦٨١.

(٢٠) سلمى عدنان محمد الكباسي، النفط السعودي وأثره في العلاقات السعودية-الامريكية، ط١، دار البصائر، العراق، ٢٠١٥، ص٤٧.

(٢١) سعد عبد خليفة العبيدي، مواقف الدول العربية الاسيوية من تطور السلام بين مصر وإسرائيل (١٩٧٣-١٩٨١م) "العراق-السعودية" نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة المنصورة، مصر، ٢٠١٥، ص٣١.

(٢٢) سلمى عدنان محمد الكباسي، النفط السعودي وأثره في العلاقات السعودية-الامريكية، المصدر السابق، ص٦١-٦٣.

(٢٣) سعد عبد خليفة العبيدي، المصدر السابق، ص٨٥.

منظمة التحرير الفلسطينية: منظمة سياسية معترف بها في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، أسست بعد مؤتمر القمة العربية الأول في القاهرة عام ١٩٦٤، واصدر المؤتمر قراراً بانشاء كيان فلسطيني للتعبير عن إرادة الشعب الفلسطيني وتمثيله في المحافل العربية والدولية، ويقيم هيئة تطالب بحقوقه لتمكينه من تحرير وطنه وتقرير مصيره، وتم الإعلان عن المنظمة في المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس عام ١٩٦٤. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، ج٦، المصدر السابق، ص٣٤٤-٣٤٨.

(٢٤) سلمى عدنان محمد واخرون، المصدر السابق، ص١٦٩.

(٢٥) محمود رياض، مذكرات محمود رياض (١٩٤٨-١٩٧٨) البحث عن السلام.. والصراع في الشرق الأوسط، ط٢، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥، ص٥٤١.

(٢٦) المصدر نفسه، ص٥٤١. تستطيع صواريخ بيرشنج حمل رؤوس نووية وليست ذرية. وربما ذكر المؤلف الرؤوس الذرية لتضخيم الموقف. وللمزيد عن صواريخ بيرشنج ينظر: الشبكة الدولية للمعلومات http://defense-arab.com/vb/threads/61229

(٢٧) **جيمي كارتر (١٩٢٤-)**: الرئيس الثالث والتسعون للولايات المتحدة الامريكية (١٩٧٧-١٩٨١)، ديمقراطي، ولد في جنوب ولاية جورجيا، تخرج من الاكاديمية البحرية في انابوليس وعمل في الغواصات النووية، شغل منصب حاكم ولاية جورجيا١٩٧٠، ثم رئيساً للولايات المتحدة. ينظر:نايجل هاملتون، المصدر السابق، ص٤٢٥-٤٧٨.

(٢٨) اسعد كاظم جابر الغزي، المصدر السابق، ص٤٥.

(٢٩) عبد الستار جعيجر عبد، المصدر السابق، ص٤٠.

(٣٠) المصدر نفسه، ص٤٠.

(٣١) زياد خضر العبد مطر، المصدر السابق، ص٤.

(٣٢) عبد الستار جعيجر عبد، المصدر السابق، ص٤٢.

(٣٣) للمزيد عن مباحثات مؤتمر جنيف ينظر زياد خضر العبد مطر، المصدر السابق، ص٨-١٠.

(٣٤) اسعد كاظم جابر الغزي، المصدر السابق، ص٥٠.

(٣٥) عبد الستار طويلة، المصدر السابق، ص٥٠.

(٣٦) اسعد كاظم جابر الغزي، المصدر السابق، ص٥٦-٥٧.

(٣٧) محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد، جريدة الأهالي، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٣٠.

(٣٨) زياد خضر العبد مطر، المصدر السابق، ص١١.

(٣٩) عبد الستار جعيجر عبد، المصدر السابق، ص٤٦.

(٤٠) عبد الستار الطويلة، السادات في إسرائيل حرب ام سلام، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، ص٣٥.

(٤١) للمزيد عن حديث السادات مع إسماعيل فهمي ينظر: إسماعيل فهمي، التفاوض من اجل السلام في الشرق الأوسط، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٥، ص٣٨٥-٣٩٠.

(٤٢) محمود رياض، المصدر السابق، ص٥٦٠.

(٤٣) حرص السادات على حضور ياسر عرفات، ودعا الى حضور المجلس اكثر من (٨٠) مراسلاً اجنبياً من مصر. اسعد كاظم جابر الغزي، المصدر السابق، ص٥٨.

(٤٤) زياد خضر العبد مطر، المصدر السابق، ص١١-١٢.

(٤٥) عبد الستار طويلة، المصدر السابق، ص٣٨.

(٤٦) عبد الستار جعيجر عبد، المصدر السابق، ص٤٦-٤٧.

(٤٧) محمود رياض، المصدر السابق، ص٥٥٩-٥٦٠.

(٤٨) زياد خضر العبد مطر، المصدر السابق، ص١٢.

(٤٩) محمد حسنين هيكل، عواصف الحرب وعواصف السلام، المصدر السابق، ص٣٧٤.

(٥٠) المصدر نفسه، ص٣٧٤.

(٥١) قناة الجزيرة، برنامج وثائقي عن معاهدة "السلام المر" كامب ديفيد، إعداد وإخراج روان الضامن تاريخ بث البرنامج: ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٩، www.aljazeera.net/NR/exeres/4B

(٥٢) زياد خضر العبد مطر، المصدر السابق، ص١٤.

(٥٣) محمود رياض، المصدر السابق، ص٥٦٠.

(٥٤) محمد إبراهيم كامل، المصدر السابق، ص٦٢.

(٥٥) سلمى عدنان محمد واخرون، المصدر السابق، ص١٨٢-١٨٣.

(٥٦) سعد عبد خليفة العبيدي، المصدر السابق، ص٨٥.

(٥٧) المصدر نفسه، ص٨٥.

(٥٨) عبد الستار طويلة، المصدر السابق، ص٥٠.

(٥٩) وذلك في جولة قام بها السادات الى رومانيا، ايران، والمملكة العربية السعودية في ١٩٧٧.

(٦٠) محمد حسنين هيكل، حديث المبادرة ١٩٩٧/١٩٧٧، ط٣، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٥٦.

(٦١) عبد الستار طويلة، المصدر السابق، ص٥١؛ اليمامة ٢ كانون الأول ١٩٧٧. قاعدة معلومات الملك خالد بن عبد العزيز، www.kingkhalid.org.sa

(٦٢) عبد الستار طويلة، المصدر السابق، ص٤٨.

(٦٣) شارك المملكة هذا الموقف كلاً من المملكة الأردنية الهاشمية وباقي دول الخليج العربي عدا اليمن الجنوبية.

(٦٤) محمد إبراهيم كامل، المصدر السابق، ص٦٢.

(٦٥) عبد الستار طويلة، المصدر السابق، ص٥٠-٥١.

(٦٦) سعد عبد خليفة العبيدي، المصدر السابق، ص٨٦.

(٦٧) المصدر نفسه، ص٨٧.

(٦٨) وكالة الانباء السعودية، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧٧، www.spa.gov.sa

(٦٩) سعد عبد خليفة العبيدي، المصدر السابق، ص٨٨.

(٧٠) زياد خضر العبد مطر، المصدر السابق، ص١٩.

(٧١) المصدر نفسه، ص١٩-٣٣.

(٧٢) **كامب ديفيد:** منتجع ريفي يخص رئيس الولايات المتحدة الامريكية، شيد عام ١٩٣٥ كنزل لعملاء الحكومة الاتحادية وعائلاتهم، يقع في التلال الشجرية على بعد (٦٤) ميل الى الشمال الغربي من العاصمة واشنطن في متنزه جبل كاتوكتين بالقرب من ثورمونت بولاية ماريلاند. وفي عام ١٩٤٢ حوله الرئيس فرانكلين روزفلت الى منتجع رئاسي واسماه شانغريلا أي الجنة التبتية، وفي عام ١٩٤٥ جعله الرئيس هاري ترومان المنتجع الرئاسي الرسمي، واعيد تسميته بمسماه الحالي من قبل الرئيس دوايت

ايزنهاور تيمناً باسم حفيده ديفيد عام ١٩٥٣. والمنتجع محاط بسياج امني للغاية ومغلق للجمهور. للمزيد ينظر : Encyclopedia Britannica,www.britannica.com/topic/Camp-David

(٧٣) سلمى عدنان محمد واخرون، المصدر السابق، ص١٧٢.

(74) FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1977–1980, VOLUME IX, ARAB–ISRAELI DISPUTE, AUGUST 1978–DECEMBER 1980, SECOND, REVISED EDITION, Document 26, Editorial Note.

(٧٥) سلمى عدنان محمد واخرون، المصدر السابق، ص١٧٣.

(٧٦) محمود فوزي، كامب ديفيد في عقل وزراء خارجية مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠، ص١٥-١٦.

(٧٧) محمود رياض، المصدر السابق، ص٥٨٢.

(٧٨) محمد إبراهيم كامل، المصدر السابق، ص٥٩٨.

(٧٩) زياد خضر العبد مطر، المصدر السابق، ص٤٠

(80)FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1977–1980, VOLUME VI, SOVIET UNION, Document 144, Letter From President Carter to Soviet General Secretary Brezhnev, Washington, September 17, 1978.

(٨١) محمود رياض، المصدر السابق، ص٥٩١.

(٨٢) اسعد كاظم جابر الغزي، المصدر السابق، ص٦٩-٧٠.

(٨٣) محمود رياض، المصدر السابق، ص٥٦٩.

(٨٤) محمد إبراهيم كامل، المصدر السابق، ص٢٧٦-٢٨٢.

(٨٥) اسعد كاظم جابر الغزي، المصدر السابق، ص٨١-٨٢.

(٨٦) محمود رياض، المصدر السابق، ص٥٧٣.

(٨٧) سلمى عدنان محمد واخرون، المصدر السابق، ص١٨٦.

(**88**) FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1977–1980, VOLUME IX, ARAB–ISRAELI DISPUTE, AUGUST 1978–DECEMBER

1980, SECOND, REVISED EDITION, Document 3. Telegram from the Embassy in Saudi Arabia to the Department of State, 5841. For the Secretary from Atherton. Subj: Meeting with Prince Saud, Jidda, August 10, 1978, 0800Z.

(٨٩) للمزيد عن نص بيان مجلس الوزراء السعودي ينظر الى الملحق رقم (١).

(90) FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1977–1980, VOLUME IX, ARAB–ISRAELI DISPUTE, AUGUST 1978–DECEMBER 1980, SECOND, REVISED EDITION, Document 65, Memorandum of Conversation, Riyadh, September 21, 1978.

(٩١) بعد اعلان موقف السعودية الرافض و (المتشدد) للاتفاقية، أعلنت كل من الكويت وقطر والبحرين واليمن الشمالية انضمامها الى السعودية في موقفها الرافض لاتفاقية كامب ديفيد. جريدة النهار، العدد ١٣٦٦٤، ٢١ أيلول ١٩٧٨.

(٩٢) سافر فانس الى الأردن في ٢٠–٢١ أيلول، المملكة العربية السعودية ٢١–٢٤ أيلول، وسوريا ٢٤ أيلول.

FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1977–1980, VOLUME VI, SOVIET UNION, Document 145, Telegram From the Department of State to the Embassy in the Soviet Union, Secretary's Meeting With Dobrynin, Washington, September 19, 1978, 2207Z, P456.

(٩٣) سلمى محمد عدنان واخرون، المصدر السابق، ص١٨٧.

(٩٤) **مؤتمر قمة بغداد:** مؤتمر القمة العربي التاسع، عقد في بغداد بمبادرة من الحكومة العراقية للفترة من ٢–٥ تشرين الثاني ١٩٧٨ بحضور قادة وملوك ورساء وامراء عشرين دولة عربية فضلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية. للمزيد ينظر:

www.encyclopedia.com/humanities/encyclopedias

(٩٥) جهود المملكة للمحافظة على التضامن العربي

http://www.kingkhalid.org.sa/SearchHit.aspx

(٩٦) سعد عبد خليفة العبيدي، المصدر السابق، ص١٢٧.

(٩٧) المصدر نفسه، ص١٢٩.

(٩٨) وثيقة رقم FCO 93/1705، برقية من جدة الى وزارة الخارجية والكومنولث برقية رقم ٥٥١ في الحادي والعشرين من سبتمبر (أيلول)، وارد في سجل رقم ١٠، NFX 020, 372,1،بتاريخ ٢٥ أيلول ١٩٧٨.

(٩٩) سعد عبد خليفة العبيدي، المصدر السابق، ص١٣٠.

(١٠٠) وهذا ما صرح به الرئيس المصري لشبكة (أي بي سي) الامريكية بعد توقيع كامب ديفيد، اذ قال: "**بقدر ما يكون السلام قائماً على العدل فستوافق السعودية عليه**"، وعن ردة فعل العرب اكد: "**انهم دائماً لا يوافقون باستثناء السعودية التي كانت تبدي تفهماً وتحجم عن اعلان أي موقف لانها تقوم بدور المصالحة**". وللمزيد عن اللقاء مع الرئيس المصري ينظر: جريدة النهار، العدد ١٣٦٦٣، الأربعاء ٢٠ أيلول ١٩٧٨.

(١٠١) سلمى عدنان محمد واخرون، المصدر السابق، ص١٨٧-١٨٨.

(١٠٢) اسعد كاظم جابر الغزي، المصدر السابق، ص١١٧.

(١٠٣) زياد خضر العبد مطر، المصدر السابق، ص٥٢.

(١٠٤) عبد الستار جعيجر عبد، المصدر السابق، ص٥٠.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص٥١.

(١٠٦) زياد خضر العبد مطر،المصدر السابق، ص٥٥.

(١٠٧) محمود رياض، المرجع السابق، ص٦٠٨؛ وينظر ايضاً: جهود المملكة للمحافظة على التضامن العربي http://www.kingkhalid.org.sa/SearchHit.aspx?

(١٠٨) الرياض، ٢٨ اذار ١٩٧٩.

(١٠٩) محمود إبراهيم بسيوني، تطور العلاقات المصرية-السعودية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (١٩٨٠-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٢،ص٥٩.

(١١٠) سعد عبد خليفة العبيدي، المصدر السابق، ص١٥١-١٥٢.

(١١١) محمود إبراهيم بسيوني، المصدر السابق، ص٦٠.

(١١٢) جهود المملكة للمحافظة على التضامن العربي

http://www.kingkhalid.org.sa/SearchHit.aspx?

(١١٣) محمود إبراهيم بسيوني، المصدر السابق، ص٦٠.

(١١٤) الرياض، ٢٠ أيار ١٩٧٩.

(١١٥) محمود إبراهيم بسيوني، المصدر السابق، ص٦٠.

(١١٦) سعد عبد خليفة العبيدي، المصدر السابق، ص١٥٣.

(١١٧) الرياض، ١٠ أيار ١٩٧٩.

(١١٨) سعد عبد خليفة العبيدي، المصدر السابق، ص١٥٢.

(١١٩) المصدر نفسه، ص١٢٩؛ وللمزيد ينظر:

FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1977–1980, VOLUME IX, ARAB–ISRAELI DISPUTE, AUGUST 1978–DECEMBER 1980, SECOND, REVISED EDITION, Document 248, Telegram From the Department of State to the Embassy in the United Kingdom.

(١٢٠) وثيقة رقمFCO 93/1928 من واشنطن ١٥٢٣٠٩Z مايو (أيار) ١٩٧٩إلى وزارة الخارجية والكومنولث، برقية رقم ١١٢٤ بتاريخ ١٥ من مايو (أيار)، معلومية القاهرة وجدة وعمان ودمشق برقيتي رقم ١٠٤٦ الولايات المتحدة / المملكة العربية السعودية / مصر؛ زياد خضر العبد مطر، المصدر السابق، ص١٠٢.

(١٢١) سعد عبد خليفة العبيدي، المصدر السابق، ص١٥٢.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص١٥٢.

(١٢٣) سلمى عدنان واخرون، المصدر السابق، ص١٩٠.

(١٢٤) المصدر نفسه، ١٩٠.

(١٢٥) سعد عبد خليفة العبيدي، المصدر السابق، ص١٥٤.

(١٢٦) محمود ابراهيم بسيوني، المصدر السابق، ص٦٠-٦١.

(١٢٧) جريدة النهار، العدد ١٣٦٦٣، الأربعاء ٢٠ أيلول ١٩٧٨.

المصادر

اولاً: الوثائق العربية المنشورة

١. وثيقة رقمFCO 93/1928 من واشنطن ١٥٢٣٠٩Z مايو (أيار) ١٩٧٩إلى وزارة الخارجية والكومنولث، برقية رقم ١١٢٤ بتاريخ ١٥ من مايو (أيار)، معلومية القاهرة وجدة وعمان ودمشق برقيتي رقم ١٠٤٦ الولايات المتحدة / المملكة العربية السعودية / مصر؛ زياد خضر العبد مطر، المصدر السابق، ص١٠٢.

٢. وثيقة رقم FCO 93/1705، برقية من جدة الى وزارة الخارجية والكومنولث برقية رقم ٥٥١ في الحادي والعشرين من سبتمبر (أيلول)، وارد في سجل رقم ١٠، NFX 020, 372,1،بتاريخ ٢٥ أيلول ١٩٧٨.

ثانياً: الوثائق الأجنبية المنشورة

1-FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1977-1980, VOLUME IX, ARAB-ISRAELI DISPUTE, AUGUST 1978-DECEMBER 1980, SECOND, REVISED EDITION, Document 26, Editorial Note

2-FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1977-1980, VOLUME VI, SOVIET UNION, Document 144, Letter From President Carter to Soviet General Secretary Brezhnev, Washington, September 17, 1978.

3-FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1977-1980, VOLUME IX, ARAB-ISRAELI DISPUTE, AUGUST 1978-DECEMBER 1980, SECOND, REVISED EDITION, Document 3. Telegram from the Embassy in Saudi Arabia to the Department of State, 5841. For the Secretary from Atherton. Subj: Meeting with Prince Saud, Jidda, August 10, 1978, 0800Z.

4-FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1977-1980, VOLUME IX, ARAB-ISRAELI DISPUTE, AUGUST 1978-DECEMBER 1980, SECOND, REVISED EDITION, Document 65, Memorandum of Conversation, Riyadh, September 21, 1978.

5-FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1977-1980, VOLUME VI, SOVIET UNION, Document 145, Telegram From the Department of State to the Embassy in the Soviet Union, Secretary's Meeting With Dobrynin, Washington, September 19, 1978, 2207Z, P456.

6-FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES, 1977-1980, VOLUME IX, ARAB-ISRAELI DISPUTE, AUGUST 1978-DECEMBER 1980, SECOND, REVISED EDITION, Document 248, Telegram From the Department of State to the Embassy in the United Kingdom.

ثالثاً: المذكرات

١. أنور السادات، البحث عن الذات (قصة حياتي)، ط٤ (طبعة خاصة)، مكتب المصري الحديث، مصر، ١٩٨٠.

٢. سعد الشاذلي، مذكرات حرب أكتوبر، ط٤، دار بحوث الشرق الأوسط، سان فرانسيسكو، ٢٠٠٣.

٣. محمود رياض، مذكرات محمود رياض (١٩٤٨-١٩٧٨) البحث عن السلام.. والصراع في الشرق الأوسط، ط٢، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٥.

رابعاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

١. اسعد كاظم جابر الغزي، موقف الأردن من اتفاقية كامب ديفيد واثره على العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية ١٩٧٧-١٩٧٩، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٨.

٢. زياد خضر العبد مطر، اتفاقية كامب ديفيد المصرية-الإسرائيلية واثرها على القضية الفلسطينية (١٩٧٣-١٩٩٣م)، رسالة ماجستير، كلية الاداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٢.

٣. سعد عبد خليفة العبيدي، مواقف الدول العربية الاسيوية من تطور السلام بين مصر وإسرائيل (١٩٧٣-١٩٨١م) "العراق-السعودية" نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة المنصورة، مصر، ٢٠١٥.

٤. محمود إبراهيم بسيوني، تطور العلاقات المصرية-السعودية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (١٩٨٠-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٢.

خامساً: الكتب العربية المعربة

١. إسماعيل فهمي، التفاوض من اجل السلام في الشرق الأوسط، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٥.

٢. سلمى عدنان محمد الكباسي، النفط السعودي وأثره في العلاقات السعودية-الامريكية، ط١، دار البصائر، العراق، ٢٠١٥.

٣. عبد الستار الطويلة، السادات في إسرائيل حرب ام سلام، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر.

٤. محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد، جريدة الأهالي، القاهرة، ١٩٨٧.

٥. محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل (عواصف الحرب وعواصف السلام)، ج٢، ط١٠، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٠.

٦. محمد حسنين هيكل، حديث المبادرة ١٩٩٧/١٩٧٧، ط٣، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢.

٧. محمد مرشدي بركات، السادات سيرة ومسيرة، دار المعارف، القاهرة، ٢٠١٣.

٨. محمود فوزي، حكام مصر عبد الناصر، ط١، مركز الراية للنشر والاعلام، مصر، ١٩٩٧.

٩. نايجل هاملتون، القياصرة الاميركيون، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ٢٠١٣.

سادساً: الموسوعات

١. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج٢، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١.

- ج٣، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣.
- ج٤، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ١٩٨٦.
- ج٥، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠.
- ج٦، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، ١٩٩٠.

٢. عبد الوهاب محمد المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، ١٩٧٥.

سابعاً: البحوث المنشورة

١. سلمى عدنان محمد، صفاء عبد الوهاب مبارك، وداد خضير حسين، اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية وموقف دول الخليج العربي منها (١٩٧٥–١٩٨٢)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٣٧، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٢.

٢. عبد الستار جعيجر عبد، سايروس فانس وسياسته الخارجية تجاه الشرق الأوسط ١٩٧٧–١٩٧٩، مجلة كلية الاداب، العدد ٩٨، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١١.

ثامناً: الدوريات

١. الرياض، صحيفة، السعودية، ٢٨ اذار ١٩٧٩.

٢. الرياض، صحيفة، السعودية، ١٠ أيار ١٩٧٩.

٣. الرياض، صحيفة، السعودية، ٢٠ أيار ١٩٧٩.

٤. النهار، صحيفة، لبنان، العدد ١٣٦٦٣، الأربعاء ٢٠ أيلول ١٩٧٨.

٥. النهار، صحيفة، لبنان، العدد ١٣٦٦٤، ٢١ أيلول ١٩٧٨.

٦. اليمامة، صحيفة، السعودية، ٢ كانون الأول ١٩٧٧.

تاسعاً: المواقع الالكترونية

١. قاعدة معلومات الملك خالد بن عبد العزيز، www.kingkhalid.org.sa

٢. قناة الجزيرة، برنامج وثائقي عن معاهدة "السلام المر" كامب ديفيد، إعداد وإخراج روان الضامن تاريخ بث البرنامج: ٢٨/٣/ ٢٠٠٩، www.aljazeera.net/NR/exeres/4B

٣. موقع الرئيس جمال عبد الناصر،http://nasser.bibalex.org

٤. وكالة الانباء السعودية، ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧٧، www.spa.gov.sa

5-http://defense-arab.com/vb/threads/61229

6-www.britannica.com/topic/Camp-David, Encyclopedia Britannica

7-www.encyclopedia.com/history/asia-and-africa/israeli-history/arab

8-www.encyclopedia.com/humanities/encyclopedias